الأخبار
al-akhbar

الجمعة 20 آذار 2026
العدد 5742 السنة العشرون
Vendredi 20 Mars 2026 no 5742 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

سوريا | 12

مخاوف من
عملية برية
إسرائيلية واسعة
**الشرع قاصر عن
«إسناد» تل أبيب**

مجزرة الميركافا تعرقل خطة التوغّل البري جنوباً

سلام يستجدي... وبرّي يجدّد رفض التفاوض 2

إيران تُخرج مفاجآتها

12 - 8

(من الويب)

تحتجب «الأخبار»
يومي السبت والاثنين
بمناسبة عيد الفطر المبارك

الحرب الكونية ضد المقاومة

هل آن أوان إسقاط حكومة العار؟

إبراهيم الأمين

تبدو مقاربة الدولة لما يجري على جبهة لبنان خارجة عن إطار العقل. صحيح أن الرئيس جوزيف عون ونواف سلام - ومعهما داعموهما - يكثران من الحديث عن أن «لبنان ليس هو من قرر الدخول في حرب مع إسرائيل»، إلا أنهما، من جهة أخرى، يقولان لأميركا ولإسرائيل إنهما مستعدان للعمل لوقف الحرب عبر قمع حزب الله.

ثمّة مشهد يفتقر إلى الحدّ الأدنى من المنطق والعقل. فكيف لسلطة لم تتمكّن، طوال خمسة عشر شهراً، من رفع صوتها بوجه الولايات المتحدة والغرب لإقناع إسرائيل بوقف عدوانها، أن تفترض، ومعها قوى سياسية، أنها قادرة على تولّي مهمة يعجز عنها جيش الاحتلال بكل ما يملكه من قوة... إلا إذا كان الرئيسان يصدّقان فعلاً أن الشعب اللبناني سيخرج إلى الشوارع للتظاهر مطالباً بالتخلص من حزب الله، وأن عشرات الآلاف الشبان ينتظرون إشارة لرفع السلاح في وجهه إن تطلّب الأمر.

الفكرة هنا لا تتعلق بمن يملك القدرة ومن يفتقر إليها، بل بطبيعة الخطاب نفسه. ما قاله نواف سلام في مقابلته مع شبكة CNN لا يعدو كونه نوعاً من الهذيان السياسي. فالرجل يستجدي أي إشارة أميركية أو إسرائيلية بالاستعداد للجلوس معه، وهو مستعدّ للتنازل مسبقاً عن كل شروط السيادة إرضاء لمن أتى به إلى موقعه، ويتصرف كمن يملك مفاتيح الحل في البلاد، ولا يكلّف نفسه أن يظهر الحدّ الأدنى من التعاطف مع عائلات أكثر من ألف شهيد سقطوا في الحرب حتى الآن، في وقت يدّعي أنه منشغل بتأمين مواد الإغاثة للنازحين.

في أحيان كثيرة، تكشف الأحداث الكبرى ليس عن معدن رجال الدولة فحسب، بل عن معنى وجود الدولة نفسها. وهذا بالضبط ما يحدث في لبنان اليوم. لا يهتم عون وسلام لقتل أكثر من 500 مواطن لبناني خلال 15 شهراً، وإصابة ضعف هذا العدد، ولا لتدمير آلاف الوحدات السكنية، ولا لاستمرار احتلال الأراضي واحتجاز الأسرى من دون السماح للصليب الأحمر الدولي بزيارتهم. وفي كل مرة يُوجَّه إليهما سؤال حول كيفية التعامل مع هذه الانتهاكات، يكون جوابهما: «ليست لدينا القدرة على إرغام إسرائيل على فعل العكس، وأميركا ليست معنا»!

إذا كانت الصراحة تقتضي منهما الاعتراف بعجزهما عن حماية الأرض، وحفظ الناس، واستعادة السيادة الفعلية، وعدم قدرتهما حتى على تأمين اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الأميركي وليس مع رئيسه، فمن أين تأتيهما جرأة الادعاء بأنهما قادران على خوض حرب داخلية لنزع سلاح المقاومة؟

هل يريدان القتال بالجيش المنهك الذي لا يعرف كيف يوفر رواتب العسكريين وكلفة طبابتهم، ونقلهم من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، أم أنهما يقولان لأميركا وإسرائيل ومعهما أحمد الشرع: تعالوا وتولّوا المهمة!

لم تعد الأمور تحتمل أي نوع من المداراة أو المحاباة. ومن يراقب كيف يتصرف أهل الأرض الحقيقيون في مواجهة أكبر آلة دمار في العالم، لا يمكنه الصمت أمام هذا الجنون والخزي في لبنان. بل يصبح من الحكمة رفع الصوت عالياً في وجه كل مسؤول يرى الأمور فقط بعين الخارج، وتحديداً العين الأميركية - الإسرائيلية (اقرأ السعودية أيضاً). وبين أركان السلطة، ثمة حشد كبير من الشخصيات التي لم تحظ يوماً بتمثيل شعبي حقيقي، ولم تصل إلى مواقعها إلا بفعل الحسابات العربية والدولية أو أوامر غالباً ما تصدر من الخارج. أليس هذا ما فعلته سوريا طوال 15 سنة، وها هي أميركا والسعودية تعيدان اليوم تكرار الأمر نفسه؟

بات واجباً أن نرفع الصوت عالياً: أسقطوا حكومة العار!

سلام ملتزم الأجندة الخارجية وعون يراجع نفسه

(رئاسة الجمهورية)

تُظهر مواقف المسؤولين الإسرائيليين، وما يُنقل عن أوساطهم، أنّ أهداف تل أبيب لم تعد تقتصر على إضعاف حزب الله عسكرياً، بل تتجاوز ذلك إلى محاولة تعديل الانقسامات الداخلية في لبنان، ودفع مؤسساته الرسمية إلى مواجهة مباشرة مع الحزب. وتكمن خطورة هذا المسار في أن أي ترجمة عملية له قد تنقل المواجهة مع العدو إلى الداخل، وتفتح الباب أمام نزاع داخلي.

وقد عبّر عن هذا التوجّه صراحة وزير

> **بري: لا تفاوض ومرتاح لأداء المقاومة في الميدان**

الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين، حين قال إنّه «لا يوجد طرف يمكن التحاور معه في لبنان، فالحكومة لم تعد ذات تأثير، وبالتالي لم يعد هناك فصل بين لبنان وحزب الله، وإذا استمر غياب التحرك فليتحمّلوا التبعات». ويتقاطع هذا الموقف مع ما نقلته القناة 12 الإسرائيلية عن مصدر أمني بأنّ «تكثيف استهداف مؤسسات الدولة اللبنانية يزيد من ضغطها للحد من نفوذ حزب الله».

في موازاة ذلك، برز تحرّك فرنسي محدود، يقوده وزير الخارجية جان نويل بارو، الذي وصل إلى بيروت أمس، حيث التقى رئيس الجمهورية جوزيف عون لمدة ساعة، قبل أن ينتقل إلى السراي الحكومي للقاء رئيس الحكومة نواف سلام، من دون الإدلاء بأي تصريح.

وفيما أفادت وزارة الخارجية الفرنسية بأن بارو استبق زيارته باتصالات مع نظيريه الأميركي والإسرائيلي، أوضحت في بيان أن «الزيارة تأتي في إطار دعم فرنسا وتضامنها مع الشعب اللبناني الذي يجد نفسه في خضمّ حرب لم يختَرها»، وأنّ بارو سيبحث مع المسؤولين اللبنانيين سبل احتواء التصعيد والتعامل مع التطورات الراهنة، بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية. كما تتضمن الزيارة لقاءات مع طاقم السفارة الفرنسية في بيروت، ومتابعة إجراءات حماية الجالية الفرنسية التي تُقدّر بنحو 21 ألف شخص، والاطمئنان إلى أوضاعها.

ورغم تجديد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تأكيد دعم بلاده للحكومة اللبنانية في ملف نزع سلاح حزب الله، بقيت القراءة السياسية لهذا التحرك محكومة بالحذر. ففرنسا لا تبدو في موقع يتيح لها فرض مسار سياسي بديل أو تأمين مظلة دولية قادرة على كبح الاندفاعة الإسرائيلية، في ظل تجاهل أميركي وإسرائيلي بتوافق داخلي. وتضيف المصادر أنّ «لا مؤشرات حتى الآن في أي اختراق، خصوصاً أنّ المطالب الإسرائيلية تتجاوز حدود المنطق». وفي عين التينة، نقل زوار الرئيس نبيه بري عنه تأكيده أن التفاوض مع إسرائيل «مستحيل»، مشدداً على أن «السقف الذي لا نرضى النزول تحته هو العودة إلى اتفاق 27 تشرين الثاني 2024»، معرباً عن ارتياحه لموقف النائب السابق وليد جنبلاط الذي رفض التفاوض في غياب الشيعة. كذلك عبّر بري عن ارتياحه للمجريات الميدانية وأداء المقاومة في الجنوب، لبنانية بصياغة فرنسية»، مشيرة إلى أنّ «باريس لا تملك مبادرة خاصة، بل تبنّت طرحاً يطرحه رئيس الجمهورية، وهو بدوره لا يحظى بتوافق داخلي». وتضيف المصادر أنّ «لا مؤشرات حتى الآن في أي اختراق، خصوصاً أنّ المطالب الإسرائيلية تتجاوز حدود المنطق». وفي عين التينة، نقل زوار الرئيس نبيه بري عنه تأكيده أن التفاوض مع إسرائيل «مستحيل»، مشدداً على أن «السقف الذي لا نرضى النزول تحته هو العودة إلى اتفاق 27 تشرين الثاني 2024»، معرباً عن ارتياحه لموقف النائب السابق وليد جنبلاط الذي رفض التفاوض في غياب الشيعة. كذلك عبّر بري عن ارتياحه للمجريات الميدانية وأداء المقاومة في الجنوب،

لافتاً إلى أن الحرب على إيران دخلت أيامها الأخيرة، والإيرانيون سجّلوا انتصاراً. وأكّد بري أن التواصل قائم بينه وبين حزب الله والإيرانيين.

سلام: مزيد من الخنوع

رغم ذلك، يواصل رئيس الحكومة استعجال «تقريش» نتائج الحرب السابقة، من دون الالتفات إلى وقائع المعركة الحالية أو الاستفادة من صمود المقاومة لتحسين شروط لبنان التفاوضية. وفي هذا السياق، جدّد سلام، في مقابلة مع شبكة CNN الأميركية أمس، استعداد لبنان للدخول في مفاوضات مباشرة وفورية مع إسرائيل، داعياً الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى العمل على تثبيت وقف إطلاق النار «أمس لا اليوم». وأشار إلى أنّ البلاد تواجه أزمة غير مسبوقة مع نزوح نحو 20% من السكان نتيجة الحملة الإسرائيلية، مؤكداً أنّه طلب من واشنطن المساعدة في إنهاء الصراع، معتبراً أنّ «الولايات المتحدة شريك استراتيجي للبنان، وأن ترامب أكثر من أي شخص قادر على تأدية دور حاسم في إنهاء الحرب».

في المقابل، سجّل رئيس الجمهورية تراجعاً عن مواقفه السابقة، مبدياً حذراً واضحاً من انفجار الوضع الداخلي. فاكد تمسّكه بمبادرته لوقف الحرب، لكنه شدّد على ضرورة تأمين مظلة توافقية داخلية لها، قائلاً في مقابلة مع قناة «الحدث»: «أنا متمسك بمبادرتي، وحريص على التوافق الداخلي حولها قبل أي شيء».

وبحسب مصادر مطلعة، فإن هذا التحوّل يرتبط بعاملين أساسيين. الأول، تمسّك الرئيس بري بموقفه الرافض لأي تفاوض قبل وقف إطلاق النار، وإصراره على اعتماد «لجنة الميكانيزم» كإطار للتفاوض، ما دفع عون إلى إدراك أن مبادرته ستواجه الفشل إذا أصر على تجاوز الثنائي الشيعي.

أما العامل الثاني، فيتصل بالتحذيرات التي تلقاها من قادة الأجهزة الأمنية وشخصيات سياسية، إضافة إلى زوار القصر الجمهوري، والتي أفادت بأن مواقفه الأخيرة أثارت «سخطاً واستياءً واسعَين لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين، ولا سيما في البيئة الشيعية»، في وقت تستثمر فيه قوى سياسية معادية للمقاومة هذه المواقف لتفجير الوضع الداخلي بشكل يهدد العهد بالسقوط.

(الأخبار)

الجدال يتوسع في إسرائيل حول «مفاجأة حزب الله»

مرة جديدة، أظهرت الاتصالات السياسية أنّه لا يوجد على الطرف الآخر من يرفع السماعة: لا في الولايات المتحدة المنخرطة في المواجهة مع إيران، ولا في كيان العدو الذي يرى أنّ عليه أولاً فرض وقائع ميدانية، قبل الانتقال إلى مطالبة الدولة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله بالقوة، ثم الجلوس إلى طاولة التفاوض.

مع ذلك، بدأ الكيان يشهد نقاشات متزايدة حول ما يُوصف بـ«مفاجآت حزب الله الميدانية» والخشية من الآتي.

في هذا السياق، نقلت صحيفة «معاريف» العبرية أنّ «محاولات تجري في الكواليس من جانب إسرائيل وفرنسا ولبنان لاستكشاف إمكان فتح قناة محادثات ثنائية». إلا أنّ هذه المساعي، وفق الصحيفة، «لا تزال في مرحلة جسّ النبض، ولا توجد حتى الآن مفاوضات فعلية، ولا خطة نهائية مكتملة، كما لا يوجد ردّ إسرائيلي رسمي، بل مجرد اتصالات قائمة واهتمام متبادل، في إطار اختبار إمكانية إطلاق مسار يبدأ بتسوية محدودة، وقد يتطور لاحقاً إلى خطوة أوسع».

ولفتت الصحيفة إلى أنّ «هذه النقاشات لا تقتصر على مسألة نزع السلاح، التي لا تُعدّ، في نظر إسرائيل، خطوة سهلة أو فورية، بل تتجاوز ذلك إلى حزمة أوسع من الإجراءات. ووفق هذا التصور، فإنّ على الحكومة اللبنانية، لإثبات جديتها، أن تبادر إلى خطوات عملية ضد حزب الله في مجالات متعددة، من بينها تجفيف مصادر التمويل، وتفعيل أدوات النظام المصرفي، واستهداف البنى التحتية المدنية والمؤسساتية التي تتيح له الاستمرار، إضافة إلى إظهار قدرة الدولة على فرض سلطتها في جنوب لبنان. وبذلك، لا تختبر إسرائيل فقط استعداد بيروت للدخول في مفاوضات، بل أيضاً مدى استعدادها للمساس بالعوامل التي تُبقي الحزب في موقع قوة».

خلافات حول التقدير الخاطئ

إلى ذلك، استمر تقاذف قادة المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل الاتهامات بشأن قدرات حزب الله والمفاجآة التي حملها دخوله الحرب. فبعدما روّجت وسائل إعلام قريبة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أنّ الحكومة كانت تستند إلى تقديرات الجيش والأجهزة الأمنية التي اعتبرت أنّ الحزب «بات ضعيفاً جداً»، بل إن بعض وزراء المجلس المصغّر أقرّوا بعدم وجود خطة عسكرية جاهزة، سارعت المؤسسة العسكرية إلى الرد عبر تسريبات مضادة، أكّدت أن الجيش أبلغ القيادة السياسية صراحة بأن الغارات الجوية وحدها غير كافية لإنهاء قدرات الحزب، وأن الأمر يتطلب عملية عسكرية واسعة تشمل تدخلاً برياً.

وفي السياق نفسه، كشف رئيس أركان جيش الاحتلال إيال زامير أنّه كان قد حذّر قبل أشهر من أنّ «وتيرة تعزيز حزب الله لقدراته باتت أسرع من المتوقع»، مشيراً إلى أنّ الحزب، منذ انتهاء عام 2024، يعمل بوتيرة متسارعة على إعادة بناء قدراته. وتضمنت تسريبات زامير أنه «اقترح شنّ عملية عسكرية، إلا أن القيادة السياسية رفضت الخطة».

> **لا تبدو إسرائيل مهتمة بالتفاوض وتريد من لبنان الشروع في نزع السلاح قبل اي شيء آخر**

وقالت صحف إسرائيلية إن تحذيرات رئيس الأركان «وردت خلال سلسلة من المناقشات الأمنية الحساسة عُقدت حول هذا الموضوع، في ضوء المفاجأة التي أثارتها سرعة إعادة بناء حزب الله».

ورغم هذه التحذيرات، قالت مصادر مقربة من زامير إن «مسؤولين سياسيين كباراً صرحوا للصحفيين الأسبوع الماضي بأنهم متفاجئون بقدرات حزب الله»، في تناقض واضح مع المعطيات التي كانت بحوزتهم. كما لفتت المصادر إلى أنّ الجيش «لاحظ منذ أشهر أن عمليات الإنقاذ التي تنفذها إسرائيل بالتوازي مع الجيش اللبناني، وإن كانت تُبطئ عملية إعادة بناء قدرات الحزب، إلا أنها لا تقرّبه من نزع سلاحه، بل إن الحزب يزداد قوة».

في موازاة ذلك، أفادت القناة الثانية وصحيفة «يديعوت أحرونوت» أن القيادة السياسية رفضت خطة عملياتية مركّزة ضد حزب الله، مبرّرة ذلك باعتبارات تتصل بالتخطيط المسبق لحرب «زئير الأسد» ضد إيران. ووفق مصادر حضرت تلك المناقشات، «فضّلت القيادة السياسية معالجة ملف تعاظم قدرات الحزب في إطار العملية الحالية».

«صارحوا الناس بالحقيقة»

وفي السياق نفسه، نشرت القناة 12 الإسرائيلية مقالاً جاء فيه أنّ «الإقرار بحدود القوة» بات أمراً لا يمكن تجاهله. ووفق المقال، فإن إسرائيل، رغم ما تملكه من قدرات عسكرية «قوية ودقيقة وراداعة»، «لا تستطيع القضاء على كبر منصة إطلاق، حتى مع استمرار الجيش في الإعلان عن تدمير مئات مستودعات الأسلحة». وأشارت إلى أنّ «الفجوة بين الوعود والواقع انكشفت بوضوح»، لافتة إلى أنه بعد الجولة السابقة «ساد اعتقاد بأن المعادلة تغيّرت وأن قدرات حزب الله تراجعت بشكل كبير، وهو ما انعكس في تصريحات القيادة الإسرائيلية عن إلحاق خسائر طويلة الأمد بالحزب وإبعاده عن الحدود. إلا أنّ الوقائع الميدانية تثبت عكس ذلك»، إذ إن الحزب «لم يُقضَ عليه، بل حافظ على قدرات عالية جداً، وإمدادات وفيرة، وبنية تحتية متطورة، إضافة إلى قدرته على اختيار توقيت التصعيد».

ووجّه المقال انتقاداً لفكرة الاجتياح البري، معتبراً أنّ «من يعتقد بإمكانية نزع سلاح حزب الله بالكامل يتجاهل الواقع. فحتى داخل إسرائيل، تواجه الدولة صعوبة في جمع الأسلحة غير المشروعة». وحذّر من أنّ أي عملية برية ستعرّض الجنود إلى مخاطر كبيرة، فيما «تتلاشى إنجازاتها بعد مدة وجيزة من الانسحاب من ساحة المعركة». وطالب السلطات بتقديم «إجابة صريحة إلى السكان. عليهم أن يدركوا مجدداً أنهم يعيشون واقعاً صعباً، وأن الخطر الأمني لن يزول. حتى مع وجود هدنة، وحتى مع توقيع اتفاق، ستظل الحياة قرب الحدود محفوفة بالشكوك والتحذيرات، مع إدراك أن الهدوء مؤقت وهشّ».

(الأخبار)

بزّاك: على إسرائيل وحزب الله التحاور بلا رصاص وصواريخ

في ظل استمرار التجاذب داخل الإدارة الأميركية حول الجهة التي تتولى إدارة ملف لبنان، يسعى السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى إلى تثبيت موقعه كمسؤول عن هذا الملف. غير أنّ التطورات منذ اندلاع الحرب على إيران تشير، وفق مصادر دبلوماسية غربية في بيروت، إلى أنّه «لم يعد يحظى بثقة جدية لدى المسؤولين اللبنانيين، كما أنّ تقييم الإدارة الأميركية لأدائه ليس إيجابياً».

وقالت المصادر إنّ هذا الإرباك يرتبط أساساً باستمرار النقاش داخل واشنطن حول مقاربة الملف اللبناني. وبحسب أحد المتصلين بالعاصمة الأميركية، تدعو إلى اعتبار المسؤولين اللبنانيين غير فاعلين، والعمل على «إرغام الجيش على نزع سلاح حزب الله بالقوة». في المقابل، تبرز مقاربة أخرى يقودها المبعوث الأميركي توم بزّاك، تقوم على الدفع نحو تسويات بين الأطراف المتنازعة.

وفي هذا السياق، عبّر بزّاك، في مقابلة مع صحيفة «ذا ناشيونال» الصادرة في الإمارات، عن دعمه لدعوات لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل، معتبراً أنها «ضرورية لخفض التوتر». وأشار إلى أن «المحظورات القديمة التي كانت تحول دون التواصل مع إسرائيل لم تعد تعكس الواقع الحالي، وحتى التذرع بالدستور لرفض التفاوض لم يعد له أساس».

وانتقد بزّاك المواجهة الحالية بين إسرائيل وحزب الله، وقال إن عبارة «انسحبوا من النقاط الخمس وسنتوقف نحن، حزب الله، عن إطلاق الصواريخ والقذائف، هو عمل مراهقين في ملعب مدرسة». ودعا الرؤساء جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام إلى الانخراط في حوار مباشر، مشيراً إلى أنّ «الطرفين لم يلتزما اتفاق تشرين الثاني 2024، وحزب الله لا يزال قوة عسكرية فاعلة وحزباً سياسياً». وختم بالتأكيد أنّه «بغضّ النظر عن موقفنا من المتحاربين، فهم بحاجة إلى حوار في ما بينهم، ويجب إيجاد حل من دون الحاجة إلى رصاص أو صواريخ».

(الأخبار)

كمائن الطيبة تكسر الاندفاعة البرية للعدو

تصدّر فشل جيش العدو في تثبيت سيطرة مطلقة على القرى الأمامية المشهد الميداني منذ فجر أمس الخميس، وذلك رغم حشوده الهائلة، إذ تحوّلت هذه القرى إلى «مناطق قتل» تستنزف قواته. فيما نفّذت المقاومة سلسلة عمليات عسكرية متدرجة ومعقّدة، تنوّعت بين التصدي لمحاولات التقدّم البري لقوات العدو «الإسرائيلي» واستهداف مواقعه وقواعده ومستعمراته في شمال فلسطين المحتلة.

وفي استعادة لجانب من مشهد المواجهات البرية التي خاضها المقاومون في العام 2006، وشهدت ما عرف يومها بـ«مجزرة الميركافا»، نفّذ المقاومون عمليات نوعية متتالية في بلدة الطيبة الجنوبية، حيث أعطبوا، فجر أمس، ست دبابات «ميركافا» معادية ضمن كمين محكم، إثر محاولة تقدّم نفذتها قوات العدو باتجاه منطقة البيدر الفقعاني شمال البلدة، تحت غطاء من القصف الصاروخي والمدفعي المستمر.

واقرت وسائل إعلام العدو بوقوع «حدث أمني صعب» في جنوب لبنان، في وقت فرضت فيه الرقابة العسكرية حظراً مشدداً على نشر التفاصيل. وهو أمر أشار إليه صحافي عربي يعمل مع إحدى الفضائيات البارزة بقوله «ممنوع بصورة مطلقة الإشارة إلى نتائج ما يجري من مواجهات في لبنان، وممنوع الإشارة إلى وقوع خسائر أو تحديد الأهداف».

في المقابل، كشفت المقاومة تفاصيل العملية، موضحة أنه «للمرة الثالثة خلال أسبوع» حاول جيش العدو تنفيذ تقدّم إضافي في بلدة الطيبة نحو منطقة البيدر الفقعاني شمالها. وبعد رصد القوة المعادية، نُصب لها كمين محكم استُهدفت خلاله بصواريخ موجّهة أدّت إلى تدمير إحدى الدبابات. وعلى الأثر، حاولت قوات العدو مواصلة التقدّم باتجاه منطقة أبو مكنّى في دير سريان، فاستهدفها «الرماة المأهرون» مجدداً بالصواريخ الموجّهة، محققين إصابات مباشرة أدّت إلى تدمير خمس دبابات «ميركافا»، فيما شوهد جنود العدو يفرّون من منطقة الاشتباك.

إثر ذلك، استقدم جيش العدو عدداً من المروحيات لإخلاء الإصابات تحت غطاء ناري ودخاني كثيف، إلا أن المجاهدين استهدفوا منطقة الإخلاء بصليات صاروخية وقذائف مدفعية، واستمرت رمياتهم حتى ساعات الصباح الأولى.

بالتوازي، وسّعت المقاومة نطاق ضرباتها لتشمل المستعمرات والمواقع العسكرية، إذ استهدفت مستوطنة كريات شمونة ثلاث مرات متتالية ضمن تحذيرات كانت قد أطلقتها سابقاً. كما طاولت الضربات موقع مسكاف عام مقابل بلدة العديسة، وتجمعاً لجنود العدو في «خربة المنارة» مقابل بلدة حولا.

وامتدت العمليات إلى عمق أكبر، حيث استُهدف موقع «عدائر» (جبل أدير)، بالتزامن مع قصف قاعدة «تيفن» شرق مدينة عكا المحتلة، في سياق توسيع دائرة الاستهدافات العسكرية.

وتُظهر هذه العمليات، وفق تسلسلها الزمني والميداني، تصعيداً واضحاً في وتيرة الاشتباك، سواء على مستوى التصدي البري لمحاولات التقدّم أو توسيع بنك الأهداف ليشمل مواقع وقواعد ومستوطنات في عمق الشمال الفلسطيني المحتل.

في المقابل، يغرق جيش الاحتلال، منذ إعلانه توسيع عدوانه البري، بالويته وفرقه الخمسة في «حرب استنزاف موضعية» عند الحافة الأمامية، فيما

> **العدو يستعيد ذكريات حرب تموز 2006: مجزرة جديدة بـ«الميركافا» على محاور التوغل**

تثبت الوقائع عجزه عن السيطرة الكاملة على أي بلدة حدودية وازنة، إذ تحوّلت هذه البلدات إلى أفخاخ قاتلة للقوات المتوغلة.

ولا يقتصر أداء المقاومة على الدفاع بالنار عند الحدود، بل يتعداه إلى تنفيذ دفاع نشط يطاول عمق العدو العسكري (حيفا، صفد، الجولان)، مكرّسة معادلة مفادها أن استباحة لبنان تقابلها استباحة لأمن العدو.

من جهة أخرى، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية بوقوع أربع إصابات جراء سقوط صاروخ على مبنى في كريات شمونة شمالي الأراضي المحتلة. كما أعلن مستشفى «رامبام» في حيفا نقل مصاب بحال خطرة من موقع الإصابة في كريات شمونة إلى غرفة الصدمات.

ويأتي ذلك بعد اعتراف الإعلام الإسرائيلي بسقوط ستة صواريخ أطلقتها المقاومة من لبنان على كريات شمونة، ما أسفر عن عدد من الإصابات، بينها إصابة وُصفت بالحرجة.

وتحدثت وسائل إعلام العدو عن أن الحكومة قررت صرف 150 مليون شيكل للمستوطنات الشمالية مقابل عدم إعلانهم النزوح الإلزامي، فيما ذكرت الوسائل نفسها أنه لا يزال في تلك المنطقة أقل من 15 بالمئة من السكان الذين كانوا عشية اندلاع الحرب. ونقلت عن رؤساء المستوطنات «أن النزوح الاختياري يؤدي عملياً الغرض نفسه، حيث لم يعد هناك من يحصي الأضرار».

(الأخبار)

(جيش العدو الإسرائيلي)

الحرب الكونية ضد المقاومة

صفيحة البنزين زادت 9,6 دولارات في 20 يوماً

(مروان بو حيدر)

ماهر سلامة

ارتفع سعر صفيحة البنزين في لبنان بقيمة 9,6 دولارات خلال شهر واحد. السبب يعود إلى ارتفاع الأسعار العالمية وإلى الرسوم الإضافية التي فرضتها الحكومة اللبنانية على استهلاك البنزين. ويتوقّع أن ترتفع الأسعار، بالاستناد إلى تطوّرات الأسعار العالمية مساء أمس، بنحو 2 دولار إضافية بشرط أن يستقر السعر العالمي، أمّا إذا سجّل مزيداً من الارتفاع، فإن ذلك سينعكس مباشرة على الأسعار المحلية التي تتغيّر بشكل يومي خلافاً لما كانت عليه قبل بضع سنوات عندما كان السعر يُحتسب على أساس متوسط آخر أربعة أسابيع.

في 16 شباط 2026، كان سعر صفيحة البنزين يبلغ 15,87 دولاراً، ثم أضافت الحكومة إليه رسماً بقيمة 320 ألف ليرة على الصفيحة أي ما

> **فرضت الحكومة ضريبة على البنزين بـ3,57 دولارات وأدّى ارتفاع الأسعار العالمية إلى زيادتها 6 دولارات**

يعادل 3,57 دولارات، ليصبح 19,44 دولاراً، ثم أتت الحرب لترفع سعر برميل النفط الخام «برنت»، خلال فترة عشرين يوماً، من 69 دولاراً إلى 111 دولاراً، أي بزيادة 60,8%، لينعكس الأمر فوراً على الأسعار المحلية ويرتفع سعر الصفيحة إلى 22,51 دولاراً. وبالتالي تكون حصّة الأسعار العالمية في ارتفاع السعر المحلي نحو 6 دولارات، أو ما يساوي 38,3% من سعر المبيع للمستهلك في 16 شباط، بينما تبلغ حصّة الضريبة الحكومية نحو 22,5% من سعر المبيع في 16 شباط.

هذه الزيادة تُعدّ هائلة وكبيرة جداً وتنطوي على مفاعيل تضخّمية واسعة. والتداخل بين العاملين الضريبي والخارجي فرض ضغوطاً إضافية على اقتصاد يعاني أصلاً من هشاشة بنيوية عميقة، لكنّ الفرق بين الزيادة الضريبية الحكومية وتلك المتعلقة بالسعر العالمي، أن الأولى لم تكن مرتبطة بعوامل السوق أو كلفة الاستيراد، بل جاءت كإجراء مالي يهدف إلى تعزيز إيرادات الدولة في ظلّ عجز مزمن في المالية العامة، بينما جاءت الثانية خارجاً عن أي إرادة محلية وهي شاملة وضمن مسار تصاعدي خطير أيضاً.

زيادة كبيرة بهذه النسبة في أسعار النفط الخام والتي تمثّل العامل الأساسي في ارتفاع أسعار المحلي، هي عبارة عن صدمة ما زالت في بداياتها. فمع توسّع الحرب في المنطقة، خصوصاً بعد استهداف منشآت الطاقة وتعطّل الملاحة في مضيق هرمز، بدأت الأسعار العالمية بالارتفاع بشكل ملحوظ ومتواصل من دون أي مؤشرات إلى أن المستوى السعر سيستقرّ على هذا المستوى. بالعكس، ثمة الكثير من المؤشرات المتصلة بتبادل الضربات العسكرية ومسار التصاعد الحربي، ما يشير إلى أن الأسعار قد تسجّل ارتفاعات إضافية في الأيام المقبلة.

هذا الارتفاع المُركّب حمل، وسيحمل، انعكاسات اقتصادية واسعة تتجاوز قطاع المحروقات نفسه. أول هذه الانعكاسات يظهر في كلفة النقل، التي تشكّل مدخلاً أساسياً في تسعير معظم السلع والخدمات. ومع ارتفاع أسعار البنزين، ترتفع تلقائياً كلفة نقل البضائع والركاب، ما يؤدّي إلى موجة تضخّمية جديدة تُضاف إلى مستويات الأسعار المرتفعة أصلاً. والحديث هنا ليس عن زيادة بسيطة في سعر النقل، بل عن زيادة نسبتها 60,8%، ما يعني أن هذه الانعكاسات ستكون واضحة وستظهر بشكل سريع على الأسعار في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، أي إن التضخم الآتي من الخارج يظهر بسرعة على غالبية السلع التي يستوردها لبنان، ولا سيما أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، وهو ما يضغط بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر.

كما أن ارتفاع أسعار المحروقات ينعكس على كلفة الإنتاج في عدد من القطاعات، ولا سيما تلك التي تعتمد على النقل أو على المولّدات الخاصة، مثل الصناعة الخفيفة، الزراعة والتجارة. هذا الواقع يحدّ من قدرة المؤسسات على الحفاظ على هوامش أرباحها، ويدفع بعضها إلى تقليص نشاطه أو رفع الأسعار، ما يساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن صدمات أسعار النفط تُترجم بسرعة إلى تضخّم في التباطؤ اقتصاديَّيْن، خصوصاً في الدول المستوردة للطاقة. فبحسب الصندوق، فإن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10%، إذا استمر لفترة زمنية طويلة، قد يؤدّي إلى زيادة معدّلات التضخّم العالمية بنحو 0,4%، ويخفّض النمو الاقتصادي العالمي بما يُراوح بين 0,1% و0,2%. وتكون هذه الانعكاسات أكثر حدّة في الاقتصادات النامية، مثل لبنان حيث تنتقل كلفة الطاقة سريعاً إلى أسعار النقل والغذاء والخدمات، ما يضغط على القدرة الشرائية ويؤدّي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

3.5 دولارات

هي الزيادة المتوقّعة على سعر صفيحة المازوت في الأيام المقبلة بسبب ارتفاع سعره العالمي إلى 1330 دولاراً مقارنة مع سعر جدول تركيب الأسعار الصادر أمس بقيمة 1120 دولاراً

بحسب الصندوق، بمعنى آخر، إن الارتفاع ليس 10% فقط، بل أكثر من 50%، ما يعني أن التضخّم العالمي قد يتضاعف إلى 2%، وانعكاساته في الدول المستوردة للنفط، خصوصاً الدول النامية، مثل الحالة اللبنانية، ستكون مضاعفة.

كما أن هذا الارتفاع في أسعار البنزين يطرح إشكالية إضافية تتعلّق بميزان المدفوعات والطلب على الدولار. فلبنان، بصفته بلداً مستورداً بالكامل للمحروقات، يضطر إلى تأمين كميات أكبر من العملات الأجنبية لتمويل فاتورة الاستيراد كلما ارتفعت الأسعار العالمية. ومع صعود أسعار النفط، ترتفع تلقائياً قيمة هذه الفاتورة حتى لو بقيت الكميات المستوردة على حالها، ما يزيد الضغط على سوق الصرف ويُفاقم الطلب على الدولار. وفي اقتصاد يعاني أصلاً من شحّ في التدفّقات الخارجية، يمكن لهذا العامل أن ينعكس بشكل غير مباشر على سعر الصرف، المُثبَّت من قبل مصرف لبنان، سواء عبر زيادة الطلب في السوق أو عبر استنزاف ما تبقّى من العملات الأجنبية في الدورة الاقتصادية. وهذا يعني أن جزءاً من ارتفاع أسعار البنزين قد يعود ليظهر مجدداً في شكل ضغوط إضافية على الليرة، ما يدفع مصرف لبنان إمّا إلى ضخّ الدولار في السوق وخسارة جزء من الاحتياطات على الاستهلاك، أو بحرمان السوق من الليرة، ما يتسبّب بمشكلة سيولة في السوق.

هل ينوي وزير الطاقة تحميل الأسر كلفة الكهرباء؟

عند إقرار تعرفة كهرباء لبنان الأخيرة، كانت الفرضية الضمنية التي بُنيت عليها هي سعر النفط في ذلك الوقت، الذي كان مستقراً نسبياً عند حدود 110 دولارات للبرميل. في حينه، كانت أسعار المشتقات النفطية مرتفعة ربطاً بالحرب التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا. وكان هذا المستوى من السعر يسمح بتصفير الكلفة، أي إن عائدات التعرفة كانت كافية لتغطية أكلاف الإنتاج في معامل مؤسسة كهرباء لبنان. وعندما انخفضت الأسعار، لم تنخفض التعرفة، بل كانت المؤسسة ووزارة الطاقة تواظبان على جباية مبيعات الطاقة بالتعرفة نفسها، أي 27 سنتاً مقابل كل كيلوواط/ساعة. وبالتالي، كان يفترض مع تراجع سعر برميل النفط إلى 70 دولاراً، أن تبدأ وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان بتحقيق أرباح كبيرة نسبياً، وبالتالي تجميع كميات كبيرة من الأموال التي تكفي لتغطية شراء كميات أكبر من الفيول والديزل اللازمَيْن لتشغيل المعامل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة عدد ساعات التغذية بالكهرباء. إلا أن هذا الأمر لم يحصل، بل يبدو أن وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان أساءتا استغلال الفرصة المتاحة حتى ارتفعت أسعار النفط العالمية إلى المستويات المُسجّلة اليوم، والتي توازي الأساس الذي اعتُمد من أجل تحديد تعرفة الكهرباء بـ27 سنتاً مقابل كل كيلوواط/ساعة. لكن إساءة استغلال الفرص وقصر النظر، لم يعودا مرتبطيْن بما مضى، بل بما سيأتي أيضاً، إذ إن ارتفاع الأسعار العالمية إلى أكثر من المستويات الحالية سيضع ضغوطاً كبرى على قدرة مؤسسة كهرباء لبنان لشراء الكميات اللازمة لتقديم نفس عدد ساعات التغذية، ولا سيما أن الجباية أصبحت أصعب، خصوصاً في مناطق مثل الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع. وهذا الضغط سينتقل إلى بيروت وجبل لبنان مع تسجيل النزوح بسبب الاعتداءات الإسرائيلية مستويات عالية جداً تصل إلى 900 ألف نازح ومُهجّر من منازلهم، يسكنون في مناطق عدّة من بيروت وجبل لبنان وفي الشمال أيضاً. وبالتالي خلال وقت قصير ستُستنزف الكميات المتوافرة من الفيول والديزل لدى مؤسسة كهرباء، كما ستُستنزف قدراتها المالية بسبب صعوبات الجباية المرتبطة بالنزوح، وبسبب تآكل قيمتها الناتج من ارتفاع الأسعار العالمية، أي إن الأموال التي جبتها المؤسسة من مبيعات الكهرباء أو ستجبيها في الأسابيع المقبلة ستشتري كميات أقل بكثير من الوقود اللازم لتشغيل المعامل بنفس القدرات الإنتاجية. وأي ارتفاع في السعر يعني أن هامش الأمان الذي كانت تحصل عليه الأسر في لبنان، سيصبح هامشاً لاستنزاف قدراتها الشرائية في بلد يعاني اقتصاده من تداعيات الحرب.

لذا، الأسئلة المطروحة هي على النحو الآتي: ما الكلفة التي ستترتب على الأسر في لبنان نتيجة هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار؟ ضمن أي مدى زمني بإمكان وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان أن تؤمّنا الكميات اللازمة من الفيول والديزل لإبقاء مستويات التغذية على حالها؟ لا شكّ في أنها ستكون كلفة مرتفعة، ولا شكّ في أن ارتفاع الأسعار سينعكس تدنّياً تدريجياً في التغذية إذا سجّلت الأسعار مزيداً من الارتفاع، إذ لا يجب إغفال أمر أساسي يتعلق بأن كمية لا بأس بها من الفيول أتت إلى لبنان في الفترة الماضية على شكل هبات يصعب تكرارها في ظل الظروف الحالية. وأي تراجع في تغذية كهرباء الدولة سيؤدي مباشرة إلى زيادة الاعتماد على المولدات، التي ارتفعت تسعيرتها أيضاً بسبب ارتفاع سعر المازوت، ما يضاعف الضغط المالي على الأسر. بهذا المعنى، ثمة أزمة مقبلة، وعلى وزير الطاقة أن يبلغ اللبنانيين كيف سيتعامل معها.

مقالة

يمنى (بشير) الجميل

نجيب نصر الله

في وقت يتواصل التآمر الداخلي على المقاومة وعلى شعبها العابر لترسيمات الطوائف والمذاهب وغيرها... وبالتوازي مع إصرار البعض، وفي مقدمهم ثنائي الحقد والضغينة والارتهان، على ملاقاة العدوان ومؤازرته سياسياً واقتصادياً وقضائياً وإعلامياً وميدانياً، من دون أن يتخلى، حتى اللحظة، عن سعيه إلى توريط الجيش اللبناني في المهمة القذرة التي انتدب نفسه لها، ترتفع الأصوات العاقلة والمسؤولة الداعمة للمقاومة ولحقها الثابت والمشروع في ردع العدوان والتصدي له.

صحيح أن الأصوات الداعمة لم ترتق بعد إلى مستوى الفعل الحاسم لكنها مع ذلك تبقى مهمة لجهة محاصرة المتآمرين وفضح تآمرهم الذي وصل حد الانقلاب على الدستور والاعتداء على القوانين.

بعبارات واضحة ومباشرة ومنتقاة، ومن موقعها السياسي و«الحزبي» المخالف والمختلف، قالت يمنى بشير الجميل ما كان يجب على غيرها قوله، لكنه لم يفعل، وحسناً فعل. فأدعياء الوطنية والسيادة والدولة وسائر مفردات الكلام الذي لا يقول شيئاً، بلعوا ألسنتهم تجاه الأخطار التي تتهدد البلد، وانصرفوا عنها، على عادتهم، نحو الرقص على إيقاع المعزوفة الأميركية الناظمة لحرب الإبادة الإسرائيلية المفتوحة ضد المنطقة. فالأولوية، بالنسبة إلى هؤلاء، كانت وستبقى الحفاظ على المصالح. والابتعاد عن كل ما من شأنه التسبب بإغضاب ولي الأمر في عاصمة الإرهاب العالمي، واشنطن، وتوابعها في المخافر ونقاط الحراسة المتقدمة في المنطقة.

وبمعزل عن دوافعها، فإن ما قالته الجميّل مهم. لا لكونه يصدر من الموقع المخالف والمختلف فحسب، بل لرمزية صاحبته التي لا خلاف عليها. فضلاً، وهنا الأهم، لكونه يؤكد، وبصراحة لا لبس فيها، على حق ووجوب الدفاع عن الأرض. أي بالضد، تماماً، من كل ما يقوله رؤساء الوصاية وصبيانها، وتحديداً ثنائي الحكم المارق وطنياً وأخلاقياً، والذي يمعن في جريمة ملاقاة العدوان، بل ومده بما يحتاجه في حربه الإبادية ضد لبنان والمنطقة.

فالسيدة التي أدركت بثاقب فطرتها خطورة الخطاب السياسي الحاكم وغرائزيته التي ربما ضاهت غرائزية الإنسان الأول، فضلاً عن هول ما ينتظر البلد فعلاً جراء الاستمرار في سياسات الارتهان والذيلية الواعية، وإلإصرار على تبني ما يرسمه الخارج ويمليه ويحث عليه ولو كان الثمن حرباً أهلية لا تبقي ولا تذر، وجدت أن مسؤوليتها تجاه ما تعتقده تفرض عليها رفع البطاقة الحمراء في وجه المتلاعبين بالغرائز والعازفين على أوتارها. بل إن توقيت كلامها ووضوح عبارتها لجهة وجوب مواجهة أي انتهاك يمس بالـ 10452 كلم مربع كائناً من كان المنتهك، يأتي كرد على وضوح المقاصد التي أفصح عنها ثنائي الحكم المهرول نحو تسليم البلد لثنائي العدوان تحت عنوان التفاوض تحت النار. ويكتسب كلام السيدة أهميته من أنه ينطلق من رؤية ويبني على وقائع. بل إن كلامها، لا يبتعد عما تقوله المقاومة وتترجمه على أرض الميدان. هذا إن لم نجازف ونقول إنه يتطابق مع ما تقوله المقاومة وتفعله حرفياً.

في السياق نفسه، وغير بعيد عما قالته يمنى الجميل، وفي ظل صمت الفانين اللبنانيين المريب، سجل الفنان اللبناني ألكسندر بوليكيفيتش، شريطاً بثه على مواقع التواصل كشف فيه عن وعي وطني صاف خال من التعقيدات والإضافات. وأكد فيه على الثقة بصدق المقاومة وأبطالها الذين يدافعون عن جدار البلد الأخير. الجدار الذي يسند الاجتماع الهش ويعطيه فرصة العيش بعيداً عن السوالف والخرافات اللبنانية المجوجة.

إنها لحظة الحقيقة التي تفرض على الوطنيين الحقيقيين الوقوف خلف المقاومة التي تدافع شبه وحيدة عما تبقى من معان منسوبة لهذه الرقعة الصغيرة من الأرض.

ذوو الإعاقة منسيّون في الحرب كما في السلم

ندى أيوب

وطأة الحرب على الأشخاص ذوي الإعاقة أشدّ من سواهم، في ظل غياب معايير حكومية واضحة ضمن خطة الاستجابة تضمن وصول الخدمات والمساعدات إلى هذه الفئة الأكثر هشاشة. ورغم أن الجمعيات والأطر المعنية بحقوقهم عقدت قبل الحرب لقاءات مع الوزراء المعنيين بملف النزوح، وقدّمت مطالب لتسهيل عمليات الإجلاء، ولا سيما للمعوّقين حركياً، وتحسين ظروف إقامتهم داخل مراكز الإيواء، إلا أن أياً من هذه المطالب لم يُترجم عملياً.

> **فشل حكومي يفاقم معاناة النازحين في غياب أيّ استجابة تراعي الفئات الأكثر هشاشة**

وبخلاف ما اتُّفق عليه بين الجمعيات والاتحادات المعنية ووزارة الشؤون الاجتماعية، تمّ إيواء النازحين من ذوي الإعاقة في مدارس غير دامجة، تفتقر إلى غرف أرضية تغني عن استخدام الأدراج، وإلى الحدّ الأدنى من التجهيزات الهندسية التي تتيح لهم الوصول إلى الحمامات أو التنقّل بسهولة، ما اضطر كثيرين منهم إلى استخدام الحفاضات، رغم أنهم لم يحتاجوا إليها سابقاً.

ورغم وجود 116 مدرسة رسمية مُجهّزة جزئياً لتكون دامجة، وكان من المُفترض أن تستقبل نازحين من ذوي الإعاقة وغيرهم، أخفق القائمون على إدارة الملف في الحفاظ على هذا الترتيب، ما أدّى إلى امتلاء معظم هذه المدارس من دون تخصيص حصة لهذه الفئة. ويعاني من هذا الواقع بين 1600 و2000 نازح من ذوي الإعاقة داخل مراكز الإيواء، وأعداد أكبر بكثير خارجها، إضافة إلى المسنّين الذين يعاني قسم كبير منهم شكلاً من أشكال الإعاقة.

معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان الدولة غير الدامجة ليست وليدة الحرب، بل هي امتداد لسياسات صيغت تاريخياً لمصلحة الأقوى على حساب الأضعف. فهذه الفئة تواجه تحدّيات يومية في أوقات السلم قبل الحرب، نتيجة غياب أي أولوية لدى العهود والحكومات المتعاقبة، بما فيها الحالية، لتأمين أبسط مقوّمات العيش الكريم والتسهيلات الحياتية لها.

وتوضح رئيسة «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً»، سبلفانا اللقيس، أن مجموعة عمل تنشط في حالات الطوارئ، التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد، قبل الحرب، وطرحت سلسلة اقتراحات، أبرزها استحداث وحدة متخصصة بذوي الإعاقة ضمن وحدة إدارة الكوارث، واعتماد مراكز إيواء دامجة في كل قضاء، وزيادة وزارة الشؤون الاجتماعية الموازنة المرصودة لمؤسسات رعاية المعوّقين المتعاقدة معها، لتمكينها من استقبال النازحين من ذوي الإعاقة خلال الحرب. وطرحت الجمعيات تصوّراً عملياً لآلية إخلاء مُخصّصة، تقوم على تنسيق بين الوزارة والبلديات والدفاع المدني، عبر غرفة عمليات على مستوى المحافظة، تستند إلى بيانات الوزارة حول حاملي البطاقات، ومعطيات البلديات عن أماكن سكنهم، بما يسمح بتوجيه فرق الإنقاذ لإجلاء المعوّقين بسرعة قبل تفاقم الخطر.

كذلك التقت مجموعة العمل المنسّق المقيم للأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية في لبنان عمران ريزا، وطالبت بإدراج معايير تراعي احتياجات ذوي الإعاقة ضمن شروط التمويل الدولي، وتخصيص 15% من مخصّصات الاستجابة للحرب لهم، انطلاقاً من كونهم يشكّلون النسبة نفسها من المجتمع اللبناني.

إلا أن الواقع الميداني يعكس فجوة كبيرة بين المقترحات والتنفيذ. فبحسب متابعة حالات عائلات نازحة تضم أشخاصاً من ذوي الإعاقة، تبيّن أن وزارة الشؤون الاجتماعية عاجزة عن فرض معايير موحّدة على دور الرعاية، التي باتت تضع شروطها الخاصة لتحديد من تستقبل ومن ترفض، رغم التزام بعض العائلات بكل المتطلّبات. وتُضاف إلى ذلك الذريعة الجاهزة: «لم تعد لدينا قدرة استيعابية»، في وقت تبيّن بعد تدخلات من نافذين عكس ذلك. يبقى أن لا المطالب جديدة ولا المعاملة كذلك. ذوو الإعاقة خاضوا التجربة نفسها خلال عدوان 2024، ورفعوا حينها المطالب ذاتها إلى حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، من دون أن يُنفّذ أيّ منها، بحسب اللقيس، ما يعكس نمطاً مستمراً من الإهمال لا تبدّله الحروب بل تكشفه.

(مروان بو حيدر)

الحرب الكونية ضد المقاومة

«مخيّم الطيونة»: نازحون على تخوم الضاحية

(الأخبار)

رهام إسماعيل

تحوّلت الأرصفة الممتدّة من «دوار الطيونة» إلى «جسر البربير» إلى ما يشبه مخيّماً للنازحين، حيث تنتشر خيم وسيارات على جانبي الطريق وفي «الوسطية»، وصولاً إلى مدخل نفق الطيونة.

يؤوي «المخيم» نازحين فارّين من القصف على الضاحية ممن لا يريدون الابتعاد عن منطقتهم. مع انتهاء كل جولة قصف، يعود كثيرون منهم إلى أحيائهم لتفقّد منازلهم. بعضهم يمضي يومه كاملاً في بيته، قبل أن يعود ليلاً إلى الشارع للنوم، خوفاً من غدر الاستهداف العشوائي. المشهدية ليست جديدة، بل تكرار لما جرى خلال حرب الـ66 يوماً عام 2024. يومها، لم تفتح بلدية بيروت أبواب «الحرش» أمام النازحين، فاتخذوا من الطريق العام مأوى. واليوم، يُسمح لهم بالدخول إليه فقط لاستخدام المراحيض وتعبئة المياه. «نعيش أجواء الحرب، لكننا مطمئنون قرب الضاحية»، يقول أبو عباس، الستيني الذي نزح مع عائلته من حي الصفير إلى الطيونة، وأمضوا ثلاثة أيام في العراء قبل أن يحصل على خيمتين من «فاعل خير»، نصبهما بمحاذاة سور «الحرش». لا يصعب على «أبو عباس» تحديد مواقع استهداف الغارات من شدّة أصواتها، وينتظر دائماً هدوءاً نسبياً ليعود إلى الضاحية، ويتفقّد ما إذا كان منزله قد نجا من «الجنون الإسرائيلي». وعند سؤاله عن سبب عدم الابتعاد أكثر، يجيب: «ما بدي أترك حارتي وبيتي»، مشيراً إلى أنه، من موقعه في الطيونة، يتمكّن من العودة شبه اليومية لجلب الحاجات الأساسية لعائلته، من ملابس وأدوات مطبخ.

معظم سكان «مخيم الطيونة» نزحوا من أحياء الضاحية القريبة، كالشياح والصفير ومحيط كنيسة مار مخايل. وقد غادروا منازلهم بعد إنذار الإخلاء الشامل الذي أصدره جيش العدو، بعد أيام من بدء الحرب، لا في يومها الأول. الحياة في «المخيم» ليست يسيرة. فالحاجات الأساسية تُؤمَّن عبر مبادرات فردية ومساهمات إغاثية محدودة، في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الرسمية. وبحسب «أبو محمد»، النازح من الشياح، يتوافد بعض المتبرّعين بين حين وآخر للسؤال عن احتياجات العائلات من خيم ومياه وطعام، لافتاً إلى أن «الناس ما تُركت كتير بالعرا، إذ وصلت مجموعة من الشباب ووزّعت خيماً على الجميع».

> لا يريد النازحون المقيمون في الطيونة الابتعاد عن بيوتهم في الضاحية الجنوبية

لكن، الخيم لا تؤوّي أكثر من وظيفة «الستر»، وهو ما كشفته الأمطار منذ بدء النزوح. صفاء، وهي أيضاً من سكان الشياح، تروي أن المشهد كان قاسياً مع هطول الأمطار: «الخيمة ما صمدت، وكان الوقوف برّا تحت الشتي أهون من العودة جوّا والمي عم تفوت من كل الجهات». استعداداً لجولات المطر الجديدة، وزّع بعض المبادرين «طبليات» خشبية توضع تحت الخيم لرفعها عن الأرض والتخفيف من تسرّب المياه أو انجرافها مع السيول.

ولا تقتصر مشقّة النزوح على اللبنانيين وحدهم، إذ يتقاسمها أيضاً سوريون كانوا يقيمون في الضاحية ولم يتمكّنوا من العودة إلى بلادهم. من بينهم عائلة راغدة، المتحدّرة من بلدتَي نبل والزهراء في ريف حلب. كذلك هناك عائلات سورية نزحت أكثر من مرة: من مجازر الساحل السوري إلى الضاحية، قبل أن تجد نفسها اليوم مجدداً في مواجهة النزوح تحت وطأة العدوان الإسرائيلي. كما تقيم عائلات أخرى من ريف حمص. هؤلاء جميعاً يتقاسمون اليوم قسوة النزوح وأهوال الحرب مع اللبنانيين، في ظل استحالة العودة إلى بلادهم.

في «مخيم الطيونة»، تتقاطع معاناة اللبنانيين والسوريين، ليصبح النزوح مشتركاً وتجربة الحرب واحدة. الجميع يعيش خوف الغارات، ويتشارك محدودية الموارد، في خيم بالكاد تقيهم المطر والبرد. هنا يتقاسمون اللحظات الصعبة، وتتشكّل وحدة غير مُعلنة بين من فقدوا بيوتهم، ومن لم تعد لديهم خيارات سوى البقاء قرب ما تبقّى لهم من أرض وحياة.

حق الرد

وردنا من عضو مجلس بلدية بيروت السيد حسين البطل الآتي:

ما أوردته جريدة «الأخبار» من كلام منسوب لي، هو محاولة تشويه للسمعة بصورة مكشوفة وفجّة. فالقاصي والداني يعرف حسين البطل، سواء في موقعه كعضو في مجلس بلدية بيروت، أو كرجل أعمال، أو كمواطن لبناني بيروتي، ويعرف كيف يتعاطى مع ملف النازحين الذين اضطروا إلى ترك منازلهم قسراً نتيجة الحرب. وكنت ولا أزال في مقدمة العاملين ميدانياً، بعيداً عن أي استعراض أو مزايدة. في الوقت الذي تواصل بلدية بيروت، بالتعاون مع محافظ بيروت القاضي مروان عبود، ومع كافة أعضاء المجلس البلدي والموظفين، العمل كخلية نحل لمواجهة تداعيات أزمة النزوح، وتقديم كل ما هو ممكن ضمن الإمكانيات المتاحة، رغم أن حجم الأزمة يفوق بكثير قدرات الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن القاضي المنفرد المدني في دير القمر
الناظر في قضايا الإيجارات
القاضي مي ابوزيد
في الدعوى رقم 2026/244
يدّعو القاضي المنفرد المدني في دير القمر في قضايا الايجارات المدعى عليه فراس حليم نصر المجهول محل الإقامة للحضور إلى قلم المحكمة لإبلاغه قرار المحكمة تاريخ 2026/12/3 ولائحة المدعي تاريخ 2026/2/18 ولائحة المدعى عليها تاريخ 2026/2/18 وموعد الجلسة تاريخ 2026/4/1 وذلك في دعوى الايجارات المقدمة من عماد نجيب غنام فيقتضي حضوركم بالذات او من يمثلكم بموجب سند قانوني مصدق لاستلام الاوراق وحضور الجلسة والا تجري المعاملات بحقكم سنداً للمادة 409 أ.م.م.
رئيس القلم
جريس ابورجيلي

دعوة إلى جمعية عمومية عادية

يدعو مجلس إدارة جمعية Triplet B Centre للتنمية المستدامة والبيئة، إلى الجمعية العمومية العادية، في مقرها الكائن في بلدة عبود، وذلك يوم السبت الواقع فيه 28/3/2026، الساعة العاشرة صباحاً، في حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الدعوة الأولى، وذلك للبحث في جدول الأعمال التالي:
- تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025/1/1 - 2025/12/31.
- تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية 2025/1/1 - 2025/12/31.
- مناقشة التقريرين والمصادقة عليهما.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025/1/1 - 2025/12/31.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد.
- تقرير عن نشاطات الجمعية خلال السنة المالية 2025/1/1 - 2025/12/31.
- أي أمور أخرى تقترح من قبل الأعضاء.

رئيسة مجلس الإدارة
الأخت نزها الحوري

كلمات متقاطعة 5055

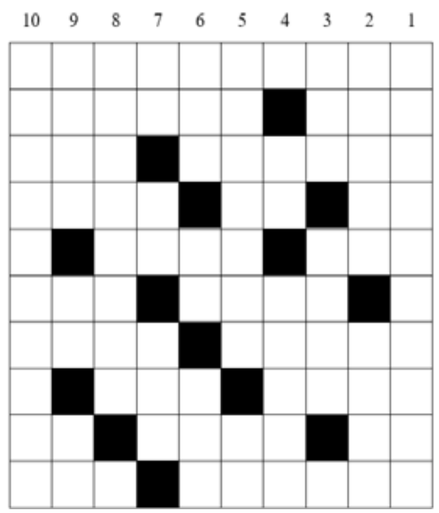

أفقيا

1- دولة أفريقية على ساحل المحيط الأطلسي – 2- مسكن الجنين – عائلة رئيس إيطالي راحل – 3- من الأزهار – مرض في العين – 4- أصل – جواب – ثوب ترتديه الهنديات – 5- صبي ذكر – جائزة عالمية – 6- وسط القلب – ماركة غالات – 7- عاصمة أفريقية – أغنية لعبد الحليم حافظ – 8- عاصمة أوروبية – أدق الجرس – 9- فاق التلميذ معلمه – مذنب مشهور ظهر عام 1986 – بواسطتي – 10- معركة هُزم فيها نابليون بونابرت – دولة عربية

عمودياً

1- ممثلة سينمائية سويدية راحلة من أفلامها «آنا كارنينا» – 2- تُقاتل – حكيم هندي – 3- من الحيوانات – نمتنع عن الأكل والشرب في أزمنة معينة – 4- طعم الحنظل – آلات بصرية تُستخدم لتكبير الأجسام الصغيرة والدقيقة – 5- من الفاكهة – للتعريف – 6- مدينة المائية – لام – تُقال على الهاتف – 7- نعم بالأجنبية – لعن وشتم – أمر خفي – 8- دولة أفريقية – 9- أغطي بالماء – متشابهان – برق وثلاثا – 10- منطقة في الجنوب شهدت مجزرة دبابات العدو عام 2006

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جامع النوري – 2- زكريت – قرطل – 3- رتّ – اردو – لدّ – 4- عبد العزيز – 5- لاكم – ين – 6- لايت – أضنْ – 7- كور – جبّار – 8- ر ر – جبلة – لي – 9- الكثيف – سرو – 10- سيباستوبول

عمودياً

1- جزر – الكراس – 2- أكتع – أورلي – 3- مر – بلير – كبّ – 4- عيادات – جثا – 5- أتراك – كبيس – 6- دما – لفت – 7- نقوع – ضجّة – 8- ور – زينب – سبّ – 9- رطلين – الروّ – 10- يلدز – مريول

sudoku 5055

	7		5				8	
9			6	8			5	4
3			7				2	
		1	4	2		6		
		8				4		
		4		9	7	5		
	4				6			1
6	5			3	8			7
	2				4		6	

حلول الشبكة السابقة

8	9	5	7	2	4	1	6	3
4	6	3	9	1	8	2	7	5
7	1	2	3	5	6	4	8	9
2	7	9	8	4	3	5	1	6
3	4	6	5	7	1	9	2	8
1	5	8	6	9	2	3	4	7
6	2	7	1	3	5	8	9	4
9	3	4	2	8	7	6	5	1
5	8	1	4	6	9	7	3	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 352

كلمة السر من 7 حروف: نوع من الصقور يُعتبر أسرع طير في العالم

ابو الحن – ابو منجل – المطوق – النسر – بلبل – باز – بجع – بط – حمام – دجاج – دوري – رهو – زرزور – زاغ – سنونو – سمن – صقر – غراب – فري – قبرة – نعام – وقواق – وز

ر	ا	ر	و	ز	ر	ز	ص	ق	ر
د	س	و	ن	و	ن	س	ف	م	ن
ج	ا	ن	ر	ه	و	ر	ا	ع	ن
ا	ب	ق	ل	ل	ي	م	ا	ب	ح
ج	و	و	ل	ا	ح	م	ز	ا	ل
ش	م	ط	ب	ب	ا	و	ا	ر	ا
ة	ن	م	ل	ط	ق	ي	ب	غ	و
ر	ج	ل	ب	و	ز	ن	ر	ه	ب
ب	ل	ا	ا	ي	ز	ا	م	و	ا
ق	ن	ق	ب	ج	ع	و	غ	س	د

حلول الشبكة السابقة: افينيون

عملية حسابية 352

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		٪	3	=	11
٪	■	X	■	–	■	
	X		X		=	54
+	■	X	■	X	■	
	X	8	٪		=	12
=	■	=	■	=		
20		72		6		

حلول الشبكة السابقة

71	–	31	٪	8	=	5
+	■	X	■	X	■	
11	X	2	X	4	=	88
٪	■	٪	■	٪	■	
2	X	2	X	16	=	64
=	■	=	■	=		
41		31		2		

شبكة العنكبوت 352

إعداد نعوم مسعود

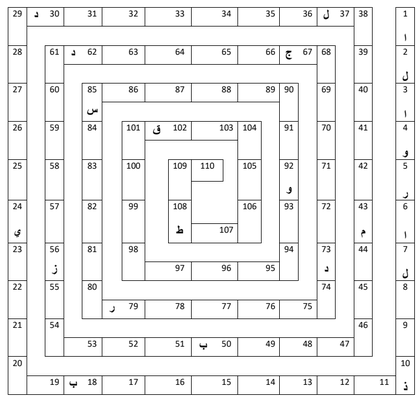

1 – 7 سلسلة جبال في روسيا
6 – 19 امين عام راحل لجامعة الدول العربية
14 – 18 من انواع فاكهة العنب
24 – 27 عملة اوروبية
27 – 38 ممثل لبناني راحل توفي عام 2025
37 – 43 ممثلة لبنانية راحلة من اعمالها « الدنيا هيك »
42 – 50 مخرج سينمائي مصري راحل
48 – 62 اغنية للشحرورة اللبنانية صباح
62 – 68 مدينة في مصر في محافظة الشرقية
67 – 79 رئيس مصري راحل
78 – 81 طريق مستقيم واضح
81 – 85 من الطيور ومن أجملها
84 – 87 جميل الوجه
87 – 92 خطيب الثورة الفرنسية
91 – 97 وزير الإعلام اللبناني الحالي
96 – 102 اغنية للسيدة فيروز من مسرحية « ناس من ورق »
102 – 106 مجموعات من المسافرين يقطعون المسافات الطويلة معاً
105 – 110 دولة عربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

ايمان – اندريا انجل بوتشيلي – ليش فاليسا – سان جيمينيانو – توريبغا – غازي عينتاب – ابو نواس – اسونسيون – نهرو – رومين – نسرين – نجوم – ماريو كيمبس – يسبون – نادين نسيب نجيم – جيمي كارتر – تروا – اربيل

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5055

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس عراقي (1933-2017). كان من أبرز الشخصيات في تاريخ العراق
9+11+10+6+8+2+3 = عاصمتها تيرانا ■ 7+4+1 = أمر عظيم ■ 8+5 = مهنة إنسانية

حل الشبكة الماضية: **هاينريش هملر**

الحرب الكونية ضد المقاومة

إسقاط «إف 35»... وقصف مصفاة حيفا

إيران تردّ الصاع صاعيْن

طهران - **محمد خواجوني**

في الوقت الذي تدخل فيه الحرب الأميركية - الإسرائيلية ضدّ إيران أسبوعها الرابع غداً، تزداد معادلاتها تعقيداً يوماً بعد يوم، كما تتّسع تداعياتها وتتزايد مخاطرها على المستويَين الإقليمي والدولي. فمع فتح إسرائيل ما يمكن تسميته «حرب البنى التحتية» عبر استهداف منشآت الغاز الإيرانية، أول من أمس، وهو الهجوم الذي أفادت وسائل إعلام غربية وإسرائيلية بأنه جرى «بالتنسيق» مع الولايات المتحدة، انطلقت مرحلة جديدة من التصعيد، سرعان ما انخرطت فيها إيران بقصف منشآت نفطية في الخليج، وفي حيفا. وفي الوقت نفسه، أظهرت طهران قدرة لافتة لديها في الدفاع الجوي، وذلك عبر إسقاط طائرة أميركية من طراز «إف 35» كانت تحلّق فوق أجوائها، في تطوّر يمكن أن يحدّ من حرية حركة الطيران الأميركي والإسرائيلي في سماء الجمهورية الإسلامية. واعترفت «القيادة المركزية الأميركية»، في بيان، بأن طائرة «إف 35» قامت بهبوط اضطراري في إحدى القواعد الأميركية في الشرق الأوسط، بعد إصابتها بنيران إيرانية، مشيرة إلى أن الطيار «في حالة مستقرة»، مضيفة أن الحادث قيد التحقيق.

وتنبئ كلّ تلك التطورات بأن مسار الحرب لا يمضي على النحو الذي كانت تتوقّعه إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي دفعهما إلى اللجوء إلى خطوات عالية المخاطر وعميقة التداعيات من مثل استهداف البنى التحتية. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، لم تؤدّ عمليات الاغتيال التي استهدفت المرشد الإيراني الراحل، آية الله علي خامنئي، وعدداً من القادة العسكريين والمسؤولين الإيرانيين الكبار، إلى انهيار النظام أو تغيير نهجه. كما أن الهجمات التي طاولت منشآت ومقرات عسكرية لم تنجح في وقف الضربات الإيرانية ضدّ إسرائيل وأهداف في الخليج. وكذلك، لم تسفر الإجراءات الأمنية، بما فيها استهداف قوات الشرطة ونقاط التفتيش، عن إفراغ الشوارع من القاعدة الشعبية المؤيّدة للنظام أو عن تهيئة الظروف لاندلاع اضطرابات داخلية ضدّه.

وفي النتيجة، لم تتمكّن الولايات المتحدة وإسرائيل حتى الآن من تحقيق ما يمكن وصفه بـ«إنجاز استراتيجي» في الحرب، بل إن تحوّل

> **إذا كان الهدف إغراق إيران، فإنها ستسحب الجميع معها إلى القاع**

هذه الأخيرة إلى حرب استنزاف أسهم في خلق معادلات جديدة، من بين أبرزها بروز سيطرة إيران على مضيق هرمز كإحدى أهمّ أدوات الضغط في هذه المواجهة. ومع استمرار القتال، تتزايد احتمالات أن يخلّف العامل المذكور تداعيات اقتصادية جسيمة على المنطقة والعالم. وبحسب تقرير «المنظمة البحرية الدولية»، لا يزال نحو 20 ألف بحّار عالقين على متن ما يقارب 3200 سفينة في الجهة الغربية لمضيق هرمز، وذلك نتيجة الإغلاق الفعلي لهذا الممر البحري الحيوي، والناجم عن الإجراءات التي اتخذتها إيران. وفي ظلّ هذا الواقع، دخلت الولايات المتحدة وإسرائيل، خلال الأيام الأخيرة، مرحلة جديدة من الإجراءات العالية المخاطر، سعياً منهما لفرض «كلفة كبرى» على إيران، تمهّد لإنهاء حالة «الاستنزاف» إن لم توقف الحرب في الظروف الحالية يمكن أن يُفسَّر كهزيمة لواشنطن وتل أبيب. وإضافة إلى الاغتيالات التي طاولت شخصيات مؤثّرة في إيران، من مثل علي لاريجاني، والتي نُفّذت بعد تعطيل منظومة صنع القرار الإيرانية، جاء الهجوم الذي وقع، أول من أمس، على منشآت غاز في حقل «فارس الجنوبي» في منطقة عسلوية جنوبي البلاد بهدف إحداث صدمة كبيرة لدى القيادة الإيرانية. إلا أن إيران حوّلت، على ما يبدو، التهديد إلى فرصة، حين قامت باستهداف منشآت الغاز القطرية في منطقة رأس لفان، لترسي بذلك معادلة جديدة في «حرب البنى التحتية»، تماماً كما كانت قد ثبّتت معادلة أخرى في مجال الممرات المائية من خلال فرض سيطرة كاملة على مضيق هرمز.

وحمل الهجوم الإيراني رسالة واضحة مفادها أنه إذا كان الهدف هو إغراق إيران، فإن طهران بدورها ستسحب الجميع معها إلى القاع، وأن دخول مرحلة «حرب البنى التحتية» لن يعني تدمير البنية التحتية الحيوية في إيران وحدها، بل سيؤدي إلى تدمير نظيراتها في دول المنطقة كافة. وهذا السيناريو يمكن أن يتحوّل إلى كابوس حقيقي لدول الخليج، التي يشكّل قطاع الطاقة القلب النابض لاقتصاداتها. فالنفط والغاز والصناعات البتروكيماوية هي العوامل التي جعلت تلك الدول، خلال العقود الماضية، من أكثر البلدان نمواً وثراءً في المنطقة.

وفي إطار استكمال الردّ على استهداف حقل «فارس» المشترك بين إيران وقطر تحديداً، الذي يُعدّ أحد أكبر حقول الغاز في العالم، ويتوفر على أهمية حيوية لاقتصاد البلدَين، قصفت طهران مصافي النفط في حيفا، وهو ما أدّى إلى اشتعال النيران فيها وانقطاع الكهرباء عن أجزاء من المدينة. ونشرت «هيئة البث الإسرائيلية» صوراً أظهرت تصاعد عمود كثيف من الدخان من محيط إحدى المصافي، مشيرة، على منصة «إكس»، إلى «عدم وجود مخاوف من تسرّب مواد خطرة»، وذلك قبل إعلانها أنها تلقّت إشعاراً من الرقابة بعدم نشر أيّ مواد موثّقة للقصف. وكتب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، من جهته، على «إكس»، أن «ردّنا على هجمات إسرائيل على بنيتنا التحتية كان مجرد جزء من قوتنا. والسبب الوحيد لضبط النفس هذا كان احتراماً لطلبات خفض التصعيد» وأضاف: «إذا تكرّر الهجوم على بنيتنا التحتية، فلن يكون هناك أيّ ضبط للنفس بعد ذلك».

وفي المقابل، يرى كثير من المراقبين أن الموقف الذي أعلنه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعد الضربة الإيرانية الانتقامية التي استهدفت منشآت الغاز القطرية، يعكس المخاوف نفسها التي تشعر بها دول الخليج. ومع ذلك، وفي ظلّ المأزق الحالي، يبدو أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد تواصلان خلال الأيام المقبلة اتخاذ خطوات عالية المخاطر بهدف تغيير معادلة الحرب. فاستمرار عمليات الاغتيال التي تطاول مسؤولين إيرانيين كباراً من جهة، وتصعيد الهجمات على السواحل الإيرانية، وربما حتى السيطرة على الساحل وبعض الجزر الإيرانية في الخليج من جهة أخرى، كلها تُعدّ من السيناريوات المحتملة، على الرغم من وجود شكوك جدية في جدولها، وتوقعات بجعلها مشهد الحرب أكثر تعقيداً واتساعاً مما هو عليه الآن. وفي هذا الإطار، كتب وزير خارجية سلطنة عمان، بدر البوسعيدي، أمس، في مقال في مجلة «إيكونوميست»، أنه «لا يوجد سيناريو محتمل تحقّق فيه كلّ من إسرائيل وأميركا ما تريدانه من الحرب»، مضيفاً أن أكبر خطأ ارتكبته الإدارة الأميركية كان «السماح لنفسها بالانجرار إلى هذه الحرب من الأساس»، أن «هذه ليست حرب أميركا».

إلى ذلك، وفي تطوّر لافت يعكس عمق مأزق واشنطن، أعلن وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، أن الولايات المتحدة قد ترفع قريباً عقوبات عن كمية من النفط الإيراني لمدّة محدودة، في إجراء يستهدف تعزيز العرض في الأسواق.

الدخان يتصاعد من أحد مصافي النفط في حيفا بعد تعرّضها لاستهداف إيراني (من الويب)

توقّعات بـ«سلسلة صدمات» اقتصادية

الردّ على ضرب «فارس» يباغت أميركا

في كذبة لم تنطل على أحد تقريباً، أصدر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مساء الأربعاء، بياناً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، نفى فيه تورط الولايات المتحدة في الهجوم على حقل غاز جنوب فارس الإيراني، زاعماً أن إسرائيل وحدها تقف وراءه. وتعهّد ترامب بأنه لن تكون هناك «هجمات أخرى» من قبل إسرائيل على حقل الغاز «المهمّ والقيّم»، مهدّداً بأنه إذا هاجمت إيران، قطر «البريئة للغاية» مرّة أخرى، فإن بلاده «ستفجّر حقل غاز جنوب فارس بالكامل بقوة لم تشهدها إيران من قبل».

وإذ أسهمت تصريحات ترامب، مرة جديدة، في «إشعال» أسواق النفط، فإنه خلافاً لادّعائه أن الولايات المتحدة لم تكن على علم بالهجوم ولم توافق عليه، كان موقع «أكسيوس» قد نقل عن مسؤول دفاعي أميركي واثنين من كبار المسؤولين الإسرائيليين، قولهم إن واشنطن وتل أبيب «نسّقتا بالفعل الهجوم». وذكرت وكالة «أسوشييتد برس»، بدورها، أن واشنطن تبلّغت بخطط تل أبيب لضرب الحقل الإيراني، «لكنها لم تشارك فيه».

أمّا دان شابيرو، السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل، فشكّك، في منشور عبر «أكس»، في صحة مزاعم ترامب، قائلاً إن عملية بهذا الحجم «تتطلّب تنسيقاً مع القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط». وممّا قاله: «يمكن لترامب أن يقول ما يريد. لكن هناك احتمالاً قيمته صفر، أن ينفّذ جيش الدفاع الإسرائيلي ضربة في ذلك الموقع من دون إعطاء القيادة المركزية الأميركية الصورة الكاملة. ترامب كان يعلم ووافق».

وعقب توعّده بتدمير الحقل، أردف ترامب، في منشوره على منصة «تروث سوشال»، أنه «لا يريد السماح بهذا المستوى من العنف والدمار بسبب أشاره الطويلة المدى على مستقبل إيران». على أن تمنّع ساكن البيت الأبيض عن «استباحة» المنشآت النفطية الإيرانية غير نابع، بطبيعة الحال، من «حرصه» على «مستقبل» الجمهورية الإسلامية، بقدر ما هو مرتبط بالتخوف من تضرّر مثل تلك المنشآت على امتداد دول الخليج، إذا ما قرّرت إيران استهدافها مجدداً ردّاً على أيّ عدوان مستقبلي على أراضيها. ولعلّ مما يحفز خصوصاً مخاوف إدارة ترامب من هكذا سيناريو، واقع أن الأسر الأميركية

> **وصلت أسعار البنزين إلى أعلى مستوى لها منذ أيلول 2023**

تشعر، يوماً بعد يوم، بـ«الضائقة» الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وسط تقديرات بأن استهداف المرافق النفطية، يجعل حتى «فتح مضيق هرمز»، بمثابة حلّ غير كافٍ لاستعادة الاستقرار في الأسعار في أيّ وقت قريب.

والأربعاء، ارتفعت أسعار البنزين مرة أخرى إلى 3,842 دولار للغالون، بزيادة قدرها 31% عن الشهر الماضي، هي «الأكبر (شهرياً) منذ 30 عاماً»، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ أيلول 2023، وفقاً لـ«جمعية السيارات الأميركية» (AAA). بالتوازي، شهد سعر الديزل، الذي تستخدمه الآلات الزراعية والعديد من المركبات الأخرى، ارتفاعاً أكبر، بعدما تجاوز سعر الغالون 5 دولارات، للمرة الأولى منذ أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية – الأوكرانية، بحسب شركة «GasBuddy».

كذلك، أفادت مجلة «تايم» الأميركية، بأنه منذ أن بدأت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية ضد إيران في الـ28 شباط، تدفع الأسر الأميركية ما يقرب من 80 سنتاً إضافية لكلّ غالون من البنزين في كلّ مرة تملأ فيها خزاناتها بالوقود، أي ما يعادل أكثر من 300 مليون دولار من التكاليف الإضافية يومياً، معتبرة أن «الألم الذي يشعر به المستهلكون في محطات الوقود، هو البداية فقط».

وطبقاً للمصدر نفسه، ستواجه الأسر الأميركية التي تخطّط لقضاء عطلة الربيع والصيف، «صدمة» عندما تبحث عن رحلات جوية، علماً أن وقود الطائرات يمثل ما يقرب من 30% من تكاليف تشغيل شركات الطيران في الأوقات العادية، وقد ارتفع بنسبة 85% تقريباً منذ بداية الحرب. وفي متجر البقالة، سوف تكون الأضرار «مضاعفة»، نظراً إلى أنها ستتزايد بـ«سرعة أكبر»، مع ارتفاع أسعار الديزل ومعها تكلفة الجرارات والقطارات والشاحنات التي تنقل البقالة من الحقل إلى المتجر، ثم مرة أخرى بعد أشهر، مع شقّ صدمة أسعار الأسمدة طريقها عبر سلسلة التوريد الزراعية. وبصورة أعم، وبالنسبة إلى الأسر الأميركية العادية، فإن تأثير الحرب في إيران لن يكون ارتفاعاً واحداً في الأسعار، بل «سلسلة متجددة من الصدمات التي ستضرب محافظهم عند كلّ منعطف».

أمّا العودة إلى «الوضع الطبيعي»، طبقاً لأصحاب الرأي المتقدّم، فسوف تتطلّب «خطوات متعددة، في وقت يبدو فيه الجدول الزمني لكل منها محاطاً بحال من عدم اليقين»؛ فعلى سبيل المثال، وبعدما وعد ترامب بالتوصل إلى حلّ سريع في ما يتعلّق بفتح مضيق هرمز، بات المسؤولون الفيدراليون يعملون على «تقليص التوقعات» في هذا الصدد، ووضع العبء على إيران لدفعها إلى التحرك بنفسها، في إقرار واضح بأن «إعادة الفتح» قد لا تكون وشيكة.

وحتى بعد فتح المضيق، فإن العودة إلى الأسعار الطبيعية لن تكون فورية بأيّ شكل من الأشكال؛ إذ ستحتاج منشآت النفط والغاز في جميع أنحاء منطقة الخليج إلى تكثيف إنتاجها انطلاقاً من «الحدّ الأدنى لمعدلات التشغيل»، وهي عملية تستغرق أسابيع في ظلّ ظروف مثالية، وربّما أطول بكثير بالنسبة إلى المنشآت التي تعرّضت إلى أضرار من جراء الضربات الإيرانية بالمسيرات والصواريخ.

ويستشهد التقرير بما حدث في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا عام 2022، وفي وقت سابق عقب تدمير إعصاري «كاترينا» و«ريتا» عمليات تكرير ساحل الخليج في عام 2005. ففي كلتا الحالتين، ارتفعت أسعار الغاز بشكل حادّ فوراً، إلا أنها استغرقت أشهراً للتراجع الكامل إلى معدلاتها الطبيعية.

(الأخبار)

مصفاة للغاز الطبيعي في حقل فارس الإيراني (من الويب)

كيوسك

الولايات المتحدة فقدت السيطرة على سياستها الخارجية على الأصدقاء أن يساعدوها على الخروج من الحرب

بدر البوسعيدي *

مرّتان خلال تسعة أشهر، كانت الولايات المتحدة وإيران على شفا التوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن أصعب القضايا التي تفصل بينهما: برنامج إيران للطاقة النووية، والمخاوف الأميركية من أنه قد يكون هناك برنامج تسلّحي. لذلك، لم يكن مفاجئاً تماماً - وإن كان صادماً - أن تُقدم إسرائيل والولايات المتحدة، في 28 شباط، وبعد ساعات قليلة فقط من أحدث جولة محادثات وأكثرها جدية، على شنّ ضربة عسكرية غير قانونية، أطاحت بفرصة سلام بدت ممكنة بالفعل لمدة قصيرة.

وكان ردّ إيران، عبر استهداف ما تقول إنها مواقع أميركية على أراضي دول مجاورة، نتيجة حتمية، وإن كانت مؤسفة بشدة وغير مقبولة بالكامل. ففي مواجهة ما وصفته كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة بأنه حرب تهدف إلى إنهاء «الجمهورية الإسلامية»، ربما كان هذا الخيار الأكثر عقلانية المتاح أمام القيادة الإيرانية.

وتُستشعر آثار هذا الردّ بشكل أشدّ على الضفة الجنوبية للخليج، حيث باتت الدول العربية التي كانت قد رهنت على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة تختبر هذا التعاون نفسه الذي أصبح مصدر مشاشة خطيراً، يهدد أمنها الراهن وازدهارها المستقبلي.

وبالنسبة إلى دول الخليج، فإن نموذجها الاقتصادي الذي يقوم على دور محوري للرياضة العالمية والسياحة والطيران والتكنولوجيا أصبح الآن مهدداً، فيما باتت خططها الرامية إلى التحول إلى مركز عالمي لبيانات الحوسبة بحاجة إلى المراجعة. وبالفعل، بدأت تداعيات الرد الإيراني تتردّد عالمياً، مع اضطراب شديد في حركة الملاحة عبر «مضيق هرمز»، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وتهديد الاقتصاد العالمي بركود عميق. وإذا لم يكن مهندسو هذه الحرب قد توقعوا ذلك، فإن هذا يُعدّ بلا شك خطأً فادحاً في التقديرات.

أما أكبر سوء تقدير للإدارة الأميركية، فتمثّل، بالطبع، في السماح لنفسها بالانجرار إلى هذه الحرب أساساً. فهذه ليست حرب الولايات المتحدة، ولا يبدو أن هناك سيناريو واقعياً يمكن أن تحقّق فيه كلّ من إسرائيل وأميركا أهدافهما منه. ومن المأمول أن يكون التزام واشنطن بتغيير النظام مجرد كلام إنشائي، في حين تسعى إسرائيل صراحة إلى إسقاط الجمهورية الإسلامية، وربما لا تكترث كثيراً بشكل الحكم أو من يتولاه، بعد تحقيق ذلك.

وبهذا الهدف، يبدو أن القيادة الإسرائيلية اقتنعت واشنطن بأن طهران قد أُضعفت إلى حدّ كبير بفعل العقوبات والانقسامات الداخلية، إضافة إلى الضربات الأميركية - الإسرائيلية التي استهدفت منشآتها النووية في حزيران الماضي، بحيث قد يؤدي الهجوم الأولي واغتيال المرشد الأعلى (علي خامنئي) إلى استسلام غير مشروط سريع. غير أنه بات واضحاً الآن أن تحقيق إسرائيل لهدفها المعلن سيتطلب حملة عسكرية طويلة، تستدعي انخراطاً برياً أمريكياً، ما يعني فتح جبهة جديدة ضمن «حروب لا تنتهي» سبق أن تعهد الرئيس دونالد ترامب بإنهائها. وهذا ليس ما تريده الحكومة الأميركية، ولا شعبها الذي لا يرى في هذه الحرب حرباً له.

ويبقى السؤال أمام أصدقاء الولايات المتحدة بسيطاً: ماذا يمكن فعله لإخراج القوة العظمى من هذا التشابك غير المرغوب فيه؟ أولاً، تقع على عاتق هؤلاء مسؤولية قول الحقيقة، وهذه الحقيقة تبدأ بالإقرار بأن طرفي هذه الحرب لا مكاسب لهما فيها، وأن مصالح كل من إيران والولايات المتحدة تكمن في إنهاء الأعمال العدائية في أسرع وقت ممكن. وقد يكون من غير المريح طرح هذه الحقيقة، لأنها تتضمّن تحديد مدى فقدان واشنطن السيطرة على سياساتها الخارجية، لكنها حقيقة لا بد من قولها.

بعد ذلك، سيتعين على القيادة الأميركية أن تقرّر أين تكمن مصالحها الوطنية الحقيقية، وأن تتصرف بناءً على ذلك. ومن شأن تقييم واقعي لتلك المصالح أن يشير إلى ضرورة إنهاء، حاسم ونهائي لانتشار الأسلحة النووية في المنطقة، وضمان أمن سلاسل إمدادات الطاقة، وفتح آفاق استثمار جديدة في ظل تزايد الأهمية الاقتصادية العالمية للمنطقة. وكل هذه الأهداف يمكن تحقيقها بشكل أفضل إذا كانت إيران في حال سلام مع جيرانها، ولعلّه يمكن اعتبارها أهدافاً مشتركة لدول الخليج كافة.

أما كيفية الانتقال من واقع الكارثة الحالية إلى هذا الأفق، فهي التحدي الحقيقي. وقد يكون من الصعب على الولايات المتحدة العودة إلى المفاوضات الثنائية التي انحرفت عنها مرتين بفعل إغراءات الحرب. كما سيكون من الصعب بالتأكيد على القيادة الإيرانية العودة إلى الحوار مع إدارة انتقلت مرتين بشكل مفاجئ من المفاوضات إلى القصف والاغتيال. لكن الطريق بعيد عن الحرب - رغم صعوبته على الطرفين - قد يمر تحديداً عبر استئناف هذه العملية (المفاوضات).

تصوّر طاقة إيجابية

تحتاج الأطراف إلى حافز يمنحها الشجاعة اللازمة للانخراط مجدداً في المفاوضات. ويمكن توفير ذلك عبر ربط المفاوضات الثنائية الضرورية لحل جوهر الخلاف الأميركي - الإيراني بمسار إقليمي أوسع، يهدف إلى تحقيق إطار للشفافية في مجال الطاقة النووية - وفي التحول الطاقوي بشكل عام - في المنطقة. ومع توجّه جميع دول المنطقة نحو مستقبل مشترك ما بعد الكربون، قد يتوقف الابتكار والتنمية الأمنان على التوصل إلى اتفاق أساسي حول الدور الذي ستؤديه التقنيات النووية.

فهل يشكل هذا الهدف حافزاً كافياً يدفع جميع الأطراف الرئيسة إلى تحمل صعوبات الحوار عن طيب خاطر من أجل تحقيقه معاً؟ من المؤكد أن عُمان وجيرانها في «مجلس التعاون الخليجي» قادرون على طرح مثل هذه المبادرة. وقد تقود محادثات أولية، مع مرور الوقت، إلى إجراءات لبناء الثقة وتوافق حول الدور الذي ينبغي أن تؤديه الطاقة النووية في مرتين بشكل مفاجئ من المفاوضات إلى القصف والاغتيال. لكن الطريق بعيد عن الحرب - رغم صعوبته على الطرفين - قد يمر تحديداً عبر استئناف هذه العملية (المفاوضات).

تصوّر طاقة إيجابية

تحتاج الأطراف إلى حافز يمنحها الشجاعة اللازمة للانخراط مجدداً في المفاوضات. ويمكن توفير ذلك عبر تعظيماً واتساعاً مما هو عليه الآن. وفي هذا الإطار، كتب وزير خارجية سلطنة عمان، بدر البوسعيدي، أمس، في مقال في مجلة «إيكونوميست»، أنه «لا يوجد سيناريو محتمل تحقّق فيه كلّ من إسرائيل وأميركا ما تريدانه من الحرب»، مضيفاً أن أكبر خطأ ارتكبته الإدارة الأميركية كان «السماح لنفسها بالانجرار إلى هذه الحرب من الأساس»، أن «هذه ليست حرب أميركا».

إلى ذلك، وفي تطوّر لافت يعكس عمق مأزق واشنطن، أعلن وزير الخزانة الأميركي، سكوت بيسنت، أن الولايات المتحدة قد ترفع قريباً عقوبات عن كمية من النفط الإيراني لمدّة محدودة، في إجراء يستهدف تعزيز العرض في الأسواق.

إيران تُحبط حسابات ترامب: أمن الطاقة ليس انتقائياً

يحيى دبوق

دخلت الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران مرحلة جديدة، تجاوزت المواجهات العسكرية التقليدية وتبادل الضربات - التي كانت بدأت تكتسب طابع الاستنزاف البعيد من الحسم -، لتصل إلى خيار استهداف البنى الاقتصادية الحيوية الإيرانية، مع رهان على أن تدفع هذه الاستهدافات طهران إلى التراجع. وفي هذا السياق، جاء الاعتداء على حقل «فارس الجنوبي» الإيراني الذي لا يمثّل هدفاً عسكرياً تقليدياً، بل هو اقتصادي بحت، وذلك بغرض التأثير على قدرة إيران على توليد الإيرادات وتشغيل بنيتها التحتية، ومن ثمّ دفعها إلى تغيير موقفها.

غير أن إيران سارعت إلى الردّ على ذلك بتوسيع نطاق المواجهة، مستهدفةً منشآت الطاقة في كلّ من قطر والسعودية والإمارات. واستند ردّها هذا إلى عاملَين: أولهما، ارتباط هذه المنشآت بمصالح اقتصادية أميركية مباشرة، لجهة الملكية والاستثمار؛ وثانيهما انطلاق جزء واسع من العمليات العسكرية ضدّ إيران من أراضي تلك الدول. والظاهر أن الردّ الإيراني تجاوز توقّعات الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين راهنتا - على ما يبدو - على أن طهران ستكتفي بفعل يمكن احتواؤه، أو الحدّ من أثره عبر التعزيز المسبق للدفاعات ومنظومات الاعتراض، خصوصاً حول منشآت الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، والتي توقّعتا أن يأتي الردّ عليها.

إلا أنه لم تلجأ إيران إلى هذا النوع من الردّ، لكن استهداف حقل «فارس» مرشحاً للتكرار والتوسّع ليشمل أهدافاً اقتصادية إيرانية أكثر إيلاماً؛ ولربّما كانت الإدارة الأميركية ستتبنّاه علناً وتقرّ بدورها في بلورته وتنفيذه. لكن، بعد ما أقدمت عليه إيران، وأبطلت به التقديرات الأولية، لجأت إدارة الرئيس الأميركي إلى ما يمكن وصفه بـ«الإنكار المعقول»؛ إذ نفى ترامب علمه المُسبق بقرار إسرائيل استهداف الحقل الإيراني، وأكّد أن هذه العملية لن تتكرّر.

ويحمل هذا الموقف تراجعاً غير مباشر عن خيار استهداف منشآت الطاقة، من دون تحمّل تبعات فشله الاستراتيجي؛ إذ بعدما رفع الردّ الإيراني كلفة الخيار المذكور إلى مستويات غير متوقّعة، جرى إلقاء اللوم على الطرف الإسرائيلي، بما يسمح للولايات المتحدة بالانسحاب من دوّامة التصعيد هذه، من دون الظهور، على الأقلّ شكلياً، في مظهر من يتراجع تحت الضغط.

وتفسّر هذه التطورات مجتمعة التباطؤ اللاحق في وتيرة التصعيد على هذا المسار. فاستهداف قطاع الطاقة، رغم فعاليته المباشرة، ينطوي على مخاطر تتجاوز أطراف الصراع لتطاول الاقتصاد العالمي. ولذلك، برزت مؤشرات إلى رغبة سريعة في الاحتواء، مُحفِّزة بحجم التداعيات التي أطلقها الردّ الإيراني، والتي كادت تخرج عن السيطرة.

وهكذا، يتّضح مجدّداً أن ميزان القوة في هذه الحرب لا يقوم فقط على التفوّق العسكري التقليدي؛ إذ تعتمد إيران في خضمّه على استهداف نقاط ضعف إقليمية حسّاسة، من مثل الطاقة والملاحة، لرفع كلفة الحرب على خصومها. ولا يتطلّب هذا النهج تفوّقاً عسكرياً مباشراً، بقدر ما يحتاج إلى قدرة على التأثير في مصالح أطراف متعدّدة.

ومع ذلك، لم يفقد الصراع اتجاهه؛ فما زالت الولايات المتحدة وإسرائيل تبحثان حتى الآن عن بدائل تتيح لهما تحقيق نصر حاسم. وإذ مثّل استهداف حقل «فارس» نموذجاً لهذا التوجّه، فإنه اصطدم سريعاً بالقيود الاقتصادية والجيوسياسية، وأيضاً بقدرة إيران على استغلال هذه القيود لفرملة البدائل الأميركية - الإسرائيلية.

وفي الخلاصة، يبدو أن الوضع الحالي يحقّق نوعاً من التوازن عبر رفع الكلفة المتبادلة، وإن بأدوات غير متكافئة، وتحديداً من جانب إيران، إذ إن الأخيرة لا تسعى إلى نصر عسكري تقليدي فحسب، بل إلى جعل خيارات عدوّها أكثر كلفة، فيما يواصل الطرف الآخر البحث عن بدائل لتحقيق انتصار كامل، لم تتوافر شروطه حتى الآن.

> **مقال رأي مترجم نشره وزير الخارجية العُماني بدر البوسعيدي في «ذي إيكونوميست»**

الحرب الكونية ضد المقاومة

«تقسيم العمل» بين أميركا وإسرائيل

«وحدة الساحات» تربك العدوان

منذ بدء الحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران، بدا واضحاً تقسيم الجهد الجوي للمعتدين على الجغرافيا الإيرانية. إذ تمّ تقسيم أجواء الجمهورية الإسلامية بين سلاحَي الجو الأميركي والإسرائيلي؛ فالمنطقة الغربية تعمل فيها الطائرات الإسرائيلية، فيما تتشارك مع الأميركية المنطقة الوسطى، والغربية تكون من حصة الأميركيين. كذلك، تمّ تقسيم بعض الأهداف – بحسب نوعيتها – بين العدوَين؛ فتركّزت الهجمات الإسرائيلية في بداية الحرب على منظومة صواريخ إيران الباليستية ومرافق «الحرس الثوري»، في حين تولّت الطائرات الأميركية الحملة على منظومات الدفاع الجوي الإيرانية، وعلى قطع البحرية، والمواقع الصاروخية المحصّنة. ومع تقدّم أيام الحرب، تقدّمت الاستهدافات الإسرائيلية على الأميركية، وتركّزت بشكل خاص على المواقع والمراكز الأمنية الإيرانية الداخلية، وذلك في محاولة لإضعاف منظومة الأمن الداخلي، وفتح المجال لتحركات أمنية داخلية، بالتعاون مع مجموعات مسلّحة إيرانية معارضة، وهو ما لم ينجح حتى اليوم.

وبحسب التقارير العبرية، فإن نشاط سلاح الجو الإسرائيلي خلال 18 يوماً في إيران فقط، يعادل نشاط سنة كاملة من المهام العملياتية في الظروف العادية، حيث تمّ تنفيذ أكثر من 8,500 غارة في عموم إيران، واستخدام أكثر من 12,000 قنبلة، في حين استُهدفت طهران وحدها بنحو 3,600 ذخيرة، مما يعكس تركيزاً على مراكز الحكم والقيادة في العاصمة الإيرانية. ومن جهتها، أعلنت الولايات المتحدة أن القوات الأميركية شنّت ضربات جوية وصاروخية على أكثر من 1000 هدف داخل إيران، وذلك خلال الأيام الأولى فقط، بما يشمل استخدام

> **أسقطت الدفاعات الجوية الإيرانية عدداً كبيراً من المسيّرات الإسرائيلية المتطوّرة**

قاذفات قنابل استراتيجية (B-2) لضرب مواقع تحت الأرض.

وعلى الصعيد الهجومي، يبدو واضحاً تأثر العمليات الجوية الإسرائيلية في الجبهة الثانية، لبنان، والتي صنّفها جيش العدو «جبهة رئيسية» أخرى، بعدما كان تصنيفها «جبهة ثانوية» في الأيام الأولى للحرب. إذ رغم الغارات العنيفة التي تشنّها الطائرات الإسرائيلية على عموم الأراضي اللبنانية منذ بدء القتال، تتحدّث التقارير العبرية عن حاجة إلى نقل جزء من تركيز القوة الجوية الإسرائيلية، من إيران إلى لبنان، لتحقيق أهداف المعركة مع «حزب الله». وبالمقارنة مع العدوان الإسرائيلي في أيلول 2024، فإن مستوى نشاط سلاح الجو الإسرائيلي في لبنان، يبقى أقلّ بكثير. إذ في اليومين الأولَين للحرب السابقة فقط، تجاوزت الغارات الجوية الألف، وتركزت معظمها في الجنوب والبقاع، في ما وصفه جيش العدو بأكبر حملة جوية في تاريخه، حتى حينه. كذلك، على مستوى الطائرات المسيّرة المعادية، يبدو أيضاً، بوضوح، أن تشغيل هذا النوع من الطائرات، في الساحة اللبنانية، أقلّ من المعتاد، حتى خلال المدة التي امتدّت من وقف إطلاق النار في تشرين الثاني 2024، إلى الأول من آذار الجاري، موعد تجدّد الحرب. والعامل الأخير، يؤثّر بشكل فعّال – أكثر من المقاتلات الحربية – في مجريات المعركة بين العدو والمقاومة في لبنان، وتحديداً على صعيد جمع المعلومات الاستخبارية وإحكام «الإغلاق» حول الأهداف، وسرعة الاستهداف أيضاً. ويظهر التأثير المشار إليه جلياً في غياب الاغتيالات الكبرى المؤثّرة لقادة المقاومة في لبنان، والتي ميّزت الحرب السابقة؛ علماً أن العامل المذكور ليس هو السبب الوحيد في انخفاض معدّل عمليات الاغتيال الناجحة، لكنه عامل أساسيّ وحاسم في حالات كثيرة.

يضاف إلى ما تقدّم، انشغال سلاح الجو الإسرائيلي، بنوعيه الحربي والمسيّر، بالقتال البرّي. إذ تحتاج القوات الإسرائيلية البرية، وهي تحاول التوغّل في القرى الحدودية في جنوب لبنان، إلى تغطية مكثّفة ومباشرة من سلاح الجو، في ما يمثّل جزءاً راسخاً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. إذ لا تتقدّم القوات الإسرائيلية إلى أي نقطة، من دون استباق ذلك بغارات جوية مكثّفة، إضافة إلى تحليق مكثّف للمسيّرات التي تستطيع التعامل مع الأهداف الأرضية المستجدّة بشكل فوري.

ولا تقتصر عقدة سلاح الجو الإسرائيلي الحالية، على مسألة الانشغال، بل تتعدّاها إلى إسقاط الدفاعات الجوية الإيرانية عدداً كبيراً من المسيّرات الإسرائيلية المتطوّرة (من مثل «هيرمس 900» و«أوربيتر» و«هيرون» وغيرها)، بلغ أكثر من 100 قطعة، إضافة إلى إسقاط المقاومة في لبنان 3 طائرات منها حتى اليوم. ويضغط ذلك بوضوح على سلاح المسيّرات الإسرائيلية، التي ليس معلوماً كم يبلغ عددها بالضبط، في حين أن ما تمّ إسقاطه منها يبدو مرتفعاً وغير مسبوق بالفعل، وهو ما سيترك تأثيره الحتمي على تشغيل هذا النوع من الطائرات.

أمّا على الصعيد الدفاعي، فتواجه إسرائيل هجمات صاروخية إيرانية شبه يومية، تتصدّى لها بمنظومة متعدّدة المستويات. وتتقدّم «السهم 3» المنظومة الإسرائيلية، حيث تتعامل مع الصواريخ الباليستية في طبقة مرتفعة جداً، تليها منظومة «باتريوت» ذات المدى المتوسط، ومن ثمّ منظومة «مقلاع داوود» التي صُمّمت لصدّ الصواريخ المتوسطة المدى. وأخيراً، تتصدّى «القبّة الحديدية» للصواريخ قصيرة المدى، وتحديداً تلك التي تنطلق من لبنان وغزة. وجاء في تقرير في صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن الأنظمة الدفاعية التي تملكها إسرائيل صمّمت لمواجهة نوعية الصواريخ القادمة من كلّ جبهة، وبالتالي فإن مشاركة «حزب الله» في القتال «لا تؤدي إلى تحويل الموارد عن ضرورة الدفاع ضدّ هجمات إيران الباليستية». ولذلك، من الناحية الدفاعية، يبدو تأثير انشغال المنظومات الدفاعية والاعتراضية الإسرائيلية بالتصدّي للصواريخ الإيرانية، على مجريات الحرب مع لبنان، أقلّ بكثير من التأثير على المستوى الهجومي.

(الأخبار)

تواجه إسرائيل هجمات صاروخية إيرانية شبه يومية (من الويب)

شكوى عراقية ضدّ استهداف «الحشد»

«الكتائب» تعرض هدنة: «السفارة» مقابل الضاحية

بغداد - **فقار فاضل**

يتصدّر العراق مشهد التصعيد الإقليمي بوصفه إحدى أكثر الساحات سخونةً، فيما ينذر التصعيد المتبادل بين الولايات المتحدة وفصائل المقاومة، والذي يتخذّله استهداف متواصل لمواقع «الحشد الشعبي»، بارتقاء إضافي على سلّم التصعيد، وإن بدأت مساعٍ لبلورة تسويات مؤقّتة خلال أيام.

وتمثّل التطور الأبرز في هذا السياق في إعلان الحكومة العراقية الشروع رسمياً في تقديم شكوى قانونية ضدّ الجهات المسؤولة عن قصف مقارّ «الحشد الشعبي» والقوات الأمنية، وأكّد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، صباح النعمان، أن «الاعتداء الغادر الذي طاول مؤسسة أمنية رسمية لا يمكن تبريره»، مشيراً إلى أن بغداد بدأت إجراءات قانونية لمحاسبة المتسبّبين، بالتوازي مع متابعة أوضاع الجرحى وعوائل الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم.

وكانت تعرّضت مواقع عدّة لـ«الحشد»، بينها مقارّ في محور الطارمية في منطقة البوبحر شمال بغداد، وصلاح الدين، ونينوى، وكركوك، لضربات جوية، فرضت على إثرها القوات الأمنية إجراءات مشدّدة وفتحت تحقيقات لكشف الملابسات. في المقابل، لم تُخفِ واشنطن مسؤوليتها غير المباشرة عن تلك الهجمات، إذ أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة، دان كين، أن العمليات العسكرية مستمرة ضمن استراتيجية «حماية القوات الأميركية»، مع تأكيد الاستعداد لتوسيع نطاق الضربات عند الضرورة. ومن جهته، أفاد رئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، بسقوط أكثر من 60 شهيداً و100 جريح في صفوف «الحشد الشعبي» نتيجة الأعمال العدوانية الأميركية والإسرائيلية على مقرّاته.

وفي المقابل، عرضت «كتائب حزب الله» تعليق استهداف السفارة الأميركية في بغداد لمدة 5 أيام، بناءً على توجيهات الأمين العام للكتائب، وأوضح البيان الصادر عن المسؤول الأمني، أبو مجاهد العساف، أن التعليق مؤقّت ويخضع لشروط واضحة، تتمثّل في وقف إسرائيل جميع عمليات القصف والتهجير في الضاحية الجنوبية لبيروت، والتزام الولايات المتحدة بعدم استهداف المناطق السكنية في بغداد والمحافظات العراقية، إلى جانب سحب عناصر وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) من محيط السفارة ومع إبقائهم داخل مبنى فقط، باستثناء مناطق إقليم كردستان. وحذّر من أيّ انتهاك لهذه الشروط سيقابَل برد مباشر ومركّز مع رفع وتيرة الضربات بعد انتهاء المهلة المحددة.

وجاء البيان في وقت تواصل فيه الفصائل عملياتها العسكرية ضدّ المصالح الأميركية داخل العراق، والتي تقابلها تحرّكات حكومية وسياسية تهدف إلى احتواء التصعيد ومنع الانزلاق إلى مواجهة أوسع.

وفي هذا الإطار، كشفت مصادر عراقية مطلعة عن ضغوط سياسية وقضائية مُكثّفة مورست خلال الأيام الماضية، شملت تحذيرات مباشرة للفصائل من مغبة استمرار الهجمات، إلى جانب رسائل تهديد أميركية بخيارات أكثر تصعيداً. وبحسب بعض المصادر، فقد أفضت هذه التحركات إلى تفاهمات غير مُعلنة أسهمت في خفض مؤقّت للتوتر.

أمّا في البرلمان، فتتصاعد الدعوات إلى اتخاذ موقف أكثر تشدداً حيال

> **مساعٍ لاحتواء الانفجار عبر تسويات مؤقّتة قد تتبلور خلال أيام**

الوجود الأميركي. وقال النائب صكر الحمداوي، لـ«الأخبار»، إن «مجلس النواب يتحمّل مسؤولياته، ولدينا مطالب واضحة، أبرزها إلغاء الاتفاقية الأمنية وإعادة النظر في وجود السفارة الأميركية، إلى جانب استكمال الإجراءات القانونية ضدّ استهداف قواتنا».

وفي تعليقه على تلك التطورات، يرى الباحث في الشأن الأمني والسياسي، محمد هاشم، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «العراق بات ساحة توازن دقيق بين مشروعين متصارعين، ما يجعله عرضة لهزات متكرّرة كلما تصاعدت المواجهة الإقليمية». ويستدرك بأن «التصعيد الحالي محكوم بسقوف مدروسة، إذ تدرك الأطراف كلفة الانزلاق إلى حرب مفتوحة داخل العراق»، مرجّحاً أن «تشهد المرحلة المقبلة تفاهمات مرحلية تضبط إيقاع الاشتباك من دون أن تنهي جذوره». ويشير إلى أن «الحكومة العراقية تسير في مسار مزدوج يجمع بين التحرك القانوني والدبلوماسي من جهة، ومحاولة احتواء الفصائل من جهة أخرى، وهو توازن شديد الحساسية».

بدوره، يلفت مدير مركز «نواة للدراسات»، عباس المعموري، إلى أن «العراق يواجه لحظة معقدة تتطلّب إعادة تعريف أولوياته الوطنية». ويشير إلى أن «استمرار التوتر الأمني ينعكس مباشرة على البيئة الاستثمارية ويقوّض فرص التعافي الاقتصادي، خصوصاً في ظلّ الاعتماد شبه الكلي على النفط»، معتبراً أن «إعادة تشغيل خطوط التصدير تمثّل خطوة إنقاذ مؤقّتة، لكنها لا تعالج جذور الأزمة المرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني». ويرى أن «المؤشرات الحالية توحي بأن جميع الأطراف، بما فيها واشنطن والفصائل، تميل إلى تجنّب الانفجار الكبير، ما يفتح الباب أمام تسويات محدودة في المدى القريب»، لكنه يحذّر من أن «غياب رؤية عراقية موحّدة قد يُبقي البلاد في دائرة الاستنزاف».

غضب خليجي على القاهرة

أبو ظبي تلوّح بوقف الاستثمارات

القاهرة - **الأخبار**

اضطرّ الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى استعجال جولته الخليجية التي كان يعتزم إتمامها في وقت لاحق. إذ قام، بشكل مفاجئ أمس، بزيارتين خاطفتين إلى كلّ من الإمارات وقطر، عكستا حجم الضغوط السياسية التي فرضتها تطورات المشهد الإقليمي. وحملت الزيارتان، اللتان لم يُعلن عنهما إلا بعد إتمامهما، واستغرقت كلّ منهما ساعات قليلة، رسالة مفادها أن القاهرة تسعى بشكل مباشر إلى احتواء «الأزمة الصامتة» التي تتصاعد ملامحها مع بعض العواصم الخليجية، وعلى رأسها أبو ظبي.

وبحسب مصادر تحدثت إلى «الأخبار»، جاءت الجولة استجابةً لـ«نصيحة سياسية» بضرورة التدخّل الرئاسي السريع لاحتواء حال من الغضب الخليجي، وذلك على خلفية ما اعتُبر موقفاً مصرياً «محايداً» تجاه الحرب الجارية. وتشير التقديرات إلى أن مستوى الغضب في الإمارات يُعدّ «الأعلى» خليجياً؛ إذ كشفت المصادر أن مسؤولين إماراتيين عبّروا صراحةً عن «استيائهم» من الموقف المصري، وطرحوا تساؤلات حول «جدوى» استمرار بعض أوجه التعاون الاقتصادي، بما فيها التلويح بإعادة النظر في الاستثمارات داخل مصر، الأمر الذي تسبّب في «إرباك واضح» في أوساط الحكومة المصرية. وكان انعكس هذا التوتر في فتور دبلوماسي لافت، ظهر خلال الزيارة التي أجراها وزير الخارجية المصرية، بدر عبد العاطي، إلى أبو ظبي، حيث اعتذر الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، عن استقباله، وهو ما اعتبرته القاهرة «مؤشراً» على «عمق» الأزمة، ودافعاً إلى تحرّك السيسي شخصياً، في محاولة لـ«تطويق الموقف» عبر زيارته التي تُعدّ الثانية من نوعها إلى الإمارات منذ بداية العام.

وطبقاً للمصادر، فقد أدت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً في تأجيج الأزمة، وسط تصاعد التلاسن بين شخصيات إماراتية مقرّبة من دوائر الحكم وحسابات مصرية. وأضفى ذلك بُعداً شعبياً على الخلاف السياسي، وخلق مناخاً من «الاحتقان» استدعى «تدخلاً سريعاً» لاحتوائه، في وقت اتّهمت فيه القاهرة جماعة «الإخوان المسلمين» بالوقوف خلف هذا التصعيد، معتبرةً أن تلك الحسابات المصرية «تديرها لجان إلكترونية تابعة للإخوان».

وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن لقاء السيسي وابن زايد، فقد ناقش الجانبان تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط، وشدّدا على «ضرورة الوقف الفوري للتصعيد واللجوء إلى الحوار الجادّ والوسائل الدبلوماسية لتسوية مختلف القضايا العالقة في المنطقة، للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين». كما بحثا «مختلف مسارات التعاون والعمل المشترك خاصة في المجالات الاقتصادية والتنموية وإمكانات تطويرها، بما يخدم أولويات التنمية والمصالح المشتركة للبلدين».

ومن جهته، حرص السيسي على تأكيد دعم مصر الكامل للإمارات، مجدداً إدانة القاهرة لـ«الاعتداءات الإيرانية السافرة التي تواصل استهداف دولة الإمارات وعدد من الدول الشقيقة في المنطقة لما تمثّله من انتهاك لسيادتها والقوانين الدولية»، مؤيداً جميع الإجراءات التي تتخذها الأخيرة لـ«حماية أمنها وسيادتها».

وبحسب المصادر، فإن السيسي تعهّد أيضاً بـ«وقف أي حملات إعلامية قد تُفهم على أنها منحازة إلى مواقف إقليمية معارضة»، خصوصاً تلك التي فسّرتها بعض الأطراف على أنها تميل إلى دعم إيران. وفي الوقت نفسه، أوضح السيسي للجانب الإماراتي أن انفتاح مصر على قنوات التواصل مع إيران، وما تخلّله من رسائل إيجابية، يندرج في إطار «محاولة تجنّب التصعيد وخفض حدّة التوتر، وليس انحيازاً إلى الجمهورية الإسلامية»، مجدداً التأكيد أن الدفاع عن أمن الخليج «جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري».

وفي محطته الثانية، بحث السيسي مع الأمير القطري، تميم بن حمد، في اجتماع عُقد في الصالة الأميرية في «مطار حمد الدولي» «آخر التطورات في المنطقة في ظلّ استمرار العدوان الإيراني على قطر وعدد من دول المنطقة». ودعا الطرفان، وفق وكالة الأنباء القطرية الرسمية، إلى «تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لخفض التصعيد، والحفاظ على الأمن والاستقرار»، معلنَين رفضهما أيّ أعمال عسكرية من شأنها توسيع دائرة الصراع. كما شدّدا على «أهمية تعزيز التحركات الإقليمية والدولية لاحتواء التصعيد، والعمل عبر القنوات الدبلوماسية للحفاظ على الأمن والاستقرار». وفيما كرّر السيسي تضامن مصر الكامل مع قطر، مبدياً دعمها للإجراءات التي تتّخذها الأخيرة «لحماية سيادتها وأمنها وسلامة مواطنيها»، أعرب ابن حمد عن «شكره العميق لموقف مصر وتضامنها الأخوي»، مثمناً «قوة الروابط بين البلدين».

جذد السيسي إدانته لما سماه «الاعتداءات الإيرانية السافرة» على الإمارات (رشيفية)

إيران تجدّد تجربتها الثورية: الاغتيالات حافزاً على الصمود

علي حيدر

تُظهر موجة الاغتيالات التي استهدفت شخصيات إيرانية رفيعة، من مثل أمين «مجلس الأمن القومي» علي لاريجاني، وقائد «الباسيج» غلام رضا سليماني، ووزير الاستخبارات إسماعيل الخطيب، أن إيران تواجه تحدياً أمنياً بالغ الخطورة. ويستبطن هذا التحدّي مستوىً مرتفعاً من الاختراق الاستخباري؛ فحجم الشخصيات المُستهدَفة، وطبيعة المواقع التي تَشغلها، والتوقيت السياسي والعسكري لهذه العمليات، كلّها عناصر تشير إلى عمل استخباري مركّب تشارك فيه إسرائيل والولايات المتحدة، مع بيئات إقليمية وأخرى داخلية، معادية لبنية النظام الإسلامي.

وإذ تندرج تلك العمليات ضمن حرب مركّبة تستهدف البنية القيادية والمعنوية للجمهورية الإسلامية، فهي تستهدف إظهارها في مظهر العاجز عن حماية نخبتها ومراكزها الحساسة. ورغم خطورة كثافة عمليات الاغتيال، إلّا أنها لا تحمل مؤشرات إلى اقتراب الانهيار الداخلي أو التآكل البنيوي للنظام، خصوصاً أن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرّض فيها إيران لموجة تصفيات تستهدف القادة والكوادر العليا.

ففي السنوات الأولى التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية، حين كان النظام لا يزال في طور التأسيس، شهدت إيران سلسلة اغتيالات طاولت عشرات الشخصيات الكبرى، واستهدفت بشكل واضح ومباشر إسقاط الثورة عبر تصفية قادتها، ومحاولة منعها من التحوّل إلى دولة مستقرّة. إلا أن النتيجة وقتذاك جاءت معاكسة؛ إذ ساهم هذا المسار في تسريع عملية تجذير النظام، وتوسيع شبكاته التعبوية، وإعادة إنتاج نخبته القيادية، فيما أطلق الإمام الخميني، مؤسّس الجمهورية الإسلامية، شعاره المعروف: «اقتلونا فإن شعبنا سيعي أكثر»، في تحدٍّ لتلك العمليات والجرائم، وتعبير عن المفاعيل الشعبية والتعبوية لها.

وهنا تحديداً، تكمن إحدى السمات المركزية في بنية النظام الإيراني، التي لا تقوم على فردية القيادة أو على النخبة الضيقة التي يؤدّي غيابها إلى فراغ قاتل، إنما تستند إلى مخزون قيادي وتنظيمي واسع، تشكّل على امتداد عقود داخل مؤسسات الثورة والدولة و«الحرس الثوري» و«الباسيج» والحوزات والجامعات والإدارة المدنية. والسعة تلك، هي التي أتاحت له على طول الخط قدرة على امتصاص الضربات، بحيث إن الاغتيال لا يستتبع شللاً استراتيجياً أو تفكّك القيادة وانقطاع القرار، وإن استدعى مراجعات قاسية لكشف الثغرات.

والأهمّ من ما تقدّم، أن استشهاد القادة في الحالة الإيرانية يجري توظيفه لإنتاج طاقة تعبئة استثنائية، وذلك في إطار سردية الصمود والمظلومية والمقاومة. فالثقافة السياسية للجمهورية الإسلامية لم تُبنَ على مفهوم الدولة المحايدة بقدر ما بُنيت على تداخل الثورة مع الدولة، وعلى مركزية التضحية باعتبارها واحدة من القيم المؤسّسة للهوية السياسية. ومن هنا، فإن ما يراه الخصم ثغرة قاتلة، قد يتحوّل في البيئة الداخلية الإيرانية إلى مصدر إعادة شحن معنوية وشعبية، خصوصاً عندما تكون المواجهة مصوغة في الوعي العام باعتبارها حرباً وجودية مع قوى خارجية تسعى إلى إخضاع إيران وكسر قرارها السيادي.

ويتقاطع هذا العامل مع بعد وطني أوسع، يرتبط بالمخزون التاريخي والثقافي الجمعي الإيراني، والذي يجعل مسألة الاستهداف الخارجي عاملاً من عوامل تنشيط الحس الوطني، ويستحثّ شرائح اجتماعية مختلفة، حتى تلك المنتقدة لبعض سياسات النظام، على الالتفاف حول الدولة عند الشعور بتهديد سيادة البلاد. وبذلك، تتعزّز بنية الصمود عبر تداخل البعدَين الأيديولوجي والوطني.

ومع ذلك، فإن القدرة على التحمّل لا تلغي خطورة الاختراق الأمني، وهو ما يفرض على الدولة تحدّياً مزدوجاً: أن تردّ على العدوان الخارجي بما يحفظ صورة الردع، وأن تعالج في الوقت نفسه الثغرات الداخلية التي لا تسمح بتكرار هذا النمط من العمليات. ولعلّ مما يلفت النظر هنا،

> **يجري توظيف استشهاد القادة في الحالة الإيرانية لإنتاج طاقة تعبئة استثنائية**

استمرار قدرة الجمهورية الإسلامية، رغم كثافة الاغتيالات، على الردّ الفعال على الاعتداءات عليها، وعلى تبنّي سقوف سياسية مرتفعة، الأمر الذي يدلّ على أن الاختراق الأمني، على خطورته، لم يرتقِ إلى مستوى القدرة على ضرب الإرادة السياسية أو تفكيك البنية القيادية.

وفي السياق الأوسع، تعيد هذه المواجهة إلى الأذهان ذاكرة «الدفاع المقدّس» خلال الحرب العراقية - الإيرانية، والتي لا تزال تؤدّي دوراً مركزياً في تكوين الوجدان والوعي الإيرانيَّين. فبعدما شكّلت تلك التجربة مختبراً هوياتياً أعاد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، تُستعاد اليوم الذاكرة المتشكّلة حولها، والتي خرجت أجيالاً من الكوادر والقادة الذين تشرّبوا منطق الصمود والتعبئة، ويعدّون المواجهة مع أميركا وإسرائيل امتداداً طبيعياً لمعركة التأسيس الأولى. ولذلك، فإن الموجة الحالية من المواجهة، بما تنطوي عليه من اغتيالات وضغط عسكري ونفسي، تدفع إلى الواجهة بجيل جديد لم يعِش انتصار الثورة ولا مرحلة الإمام الخميني، لكنه يعيش الآن لحظة تأسيس متجدّدة، عنوانها تعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق تحديداً، مثّل استشهاد القائد علي الخامنئي الذي بقي في مكتبه ومنزله رغم إدراكه حجم التهديدات، نموذجاً للثبات الشخصي والتضحية الواعية، اللذين يمثّلان عنصرين ضروريين في بناء ذاكرة تعبئة جديدة للأجيال اللاحقة. ذلك أن الأنظمة الثورية لا تكتفي بمؤسّساتها للحفاظ على نفسها فحسب، إنما تحتاج دائماً إلى رموز تُجسّد عقيدتها في لحظات الخطر.

الحرب الكونية ضد المقاومة

مخاوف من عملية برية إسرائيلية واسعة

الشرع قاصر عن «إسناد» تل أبيب

فراس الشوفي

ضاعفت روايةُ وكالة «رويترز»، قبل يومين، حول تحريض أميركي للرئيس الانتقالي السوري، أحمد الشرع، على الدخول عسكرياً إلى لبنان (لنزع سلاح «حزب الله» في البقاع)، المخاوفَ التي أثارتها التقارير الإعلامية الكثيفة خلال المدة الماضية عن نوايا الشرع تجاه بيروت، وتحرّكات قواته على الحدود اللبنانية - السورية. وجاء الردّ المباشر على ما ورد في تقرير الوكالة سريعاً على لسان المبعوث الأميركي إلى سوريا والسفير في تركيا، طوم برّاك، الذي نفى نبأ «رويترز»، مؤكداً أنه «غير صحيح»؛ علماً أن مثل هذه الأخبار قد تدين برّاك مباشرة (بوصفه الأقرب بين الأميركيين إلى الشرع) بالتحريض على الاعتداء على لبنان، بينما يدعم الجيش الأميركي الجيش اللبناني دعماً مباشراً - بعضه موجَّه تحديداً إلى الحدود الشرقية -، كما يعتبره شريكاً استراتيجياً. وسبق للشرع أن حمّل برّاك جزءاً من مسؤولية الإشارات الخاطئة المتمحورة حول «ضوء أخضر» للهجوم على محافظة السويداء في تموز الماضي (بالإضافة إلى رمي الشرع اللوم على الوفد الإسرائيلي في مفاوضات باكو).

لكن في كلّ الأحوال، أغفل تقرير الوكالة، مرّة جديدة، جملة من الوقائع والمعطيات المتراكمة التي سبقت الحرب الإسرائيلية - الأميركية على إيران، وتلك الجديدة التي فرضتها مجريات الحرب على الواقع في سوريا ولبنان، والتي تحول دون طلب الولايات المتحدة من الشرع القيام بمثل هذه المهام، وتحدّ من قدرته على المبادرة في أيّ اتجاه. فبقدر ما يشكل الحشد العسكري الإسرائيلي على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة تهديداً للبنان، فإنه يمثّل تهديداً لسوريا. إذ إن ألوية القيادة الشمالية في جيش الاحتلال وفرقها والقوات المدرعة والوية النخبة والاحتياط المنضمّة إليها، تحتشد في بقع استراتيجية على امتداد الجغرافيا من الناقورة وحتى حوض اليرموك، كما توجد في أعماق محافظة القنيطرة وعلى السفوح الشرقية والشمالية لجبل الشيخ. وإذا ما بدأ العدو عملية برّية واسعة بالفعل ضدّ لبنان، فإن الحدود بين الأخير وسوريا على طول سلسلة جبال القلمون (السلسلة الشرقية اللبنانية) ستكون مسرحاً للعمليات، حيث ستحاول إسرائيل الانقضاض على المقاومة اللبنانية من الشرق، وفصل الجنوب عن البقاع، وتدمير منشآت ومواقع لـ«حزب الله» في السلسلة الشرقية والبقاع الشمالي. وهذا ما يضع الشرع تحت ضغوط الميدان والموقف ممّا سيحصل: فهل سيواجه قوات الغزو التي ستستخدم الأراضي السورية أم سيسحب قواته وينكفئ عن رحى معارك ستدور على بعد كيلومترات قليلة من العاصمة دمشق، لا سيما أن السماء السورية مفتوحة هي الأخرى، وباتت المحطة الأبرز لتزويد الطائرات الإسرائيلية بالوقود خلال هجماتها على إيران؟

حالياً، تتشكّل القوات التي نشرها النظام السوري على الحدود مع لبنان (ومع العراق)، من مزيج من مقاتلين أجانب وبعض المجموعات من إدلب وحماه، وهي كُلّفت بمهمة أساسية عنوانها منع تهريب السلاح إلى «حزب الله» من الداخل السوري والعراقي، ومنعه من استخدام الأراضي السورية في عمليات ضدّ إسرائيل؛ وهي مهمة سبق للشرع أن تبرّع لتنفيذها منذ اليوم الأول لسيطرته على السلطة في دمشق. إلا أن هذه القوات تفتقر إلى الأسلحة ووحدات الإمداد، وهي وإن كانت تحمل أسماء ألوية وفرق إلّا أن عديدها لا يقارن بحجم التشكيلات الفعلية التي كانت تتألف منها القوات السورية سابقاً، كما أنها لا تزال في تركيبتها الحالية تعتمد على تقسيمات المجموعات المسلحة التي انحدرت منها. وبحسب المعلومات، فإن قوات الشرع تعاني حالياً من نقص في الإطعام والمحروقات وتأخّر في الرواتب، ما دفع ببعضها إلى ترك نقاط انتشارها والعودة إلى مناطقها. يضاف إلى ما تقدّم، أن تشكيلات النظام الحالي لا تملك أكثر من خمسين دبابة عاملة حالياً لتنتشر بها على كامل الأراضي السورية، فيما تفتقر عشرات الدبابات الأخرى لديها إلى قطع الغيار الروسية، وتعاني ستّ مروحيات عاملة في حوزتها من نقص قطع الغيار؛ علماً أنه كان في حوزة القوات المسلحة السورية السابقة ما يزيد عن 4 آلاف دبابة وأسراب متنوعة من المروحيات، خسرتها على مدى سنوات الحرب وصولاً إلى استهدافها بعد سقوط النظام بحملة جوية إسرائيلية عنيفة. وفي ما يخصّ الذخائر، فإن قوات الشرع تعاني من نقص هائل في مختلف أنواع الذخائر، وهي قد بدّرت بالفعل الكثير مما كان لديها خلال «الغزوات» في الساحل والسويداء وشرق الفرات من دون حصول معارك حقيقية، بالإضافة إلى أن جماعات من داخل أجهزة الشرع وخارجها باتت تمتهن الاتجار بالسلاح في داخل سوريا وخارجها، وإلى دولٍ أبعد من لبنان والعراق.

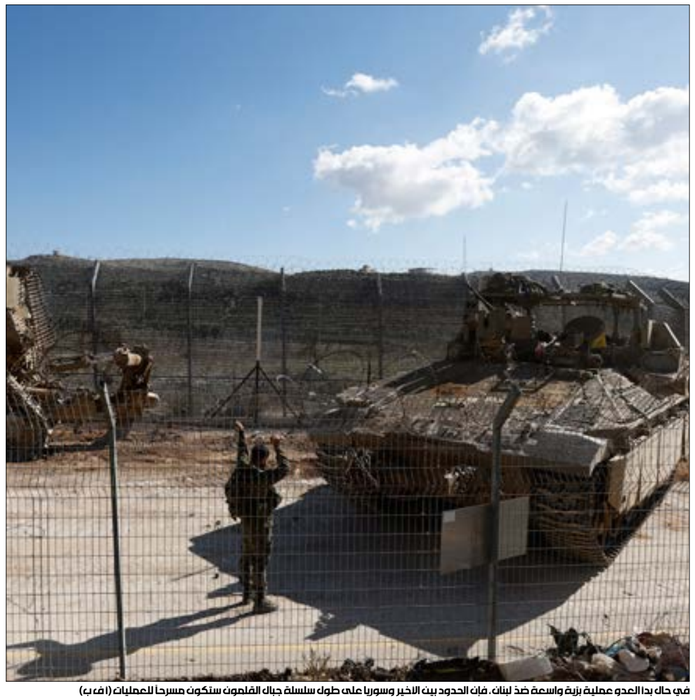

في حال بدأ العدو عملية برية واسعة ضد لبنان، فإن الحدود بين الأخير وسوريا على طول سلسلة جبال القلمون ستكون مسرحاً للعمليات (أ ف ب)

كذلك، يعدّ واحداً من أبرز العوائق أمام قيام الشرع بشنّ عملية عسكرية حقيقية ضدّ لبنان لمساندة إسرائيل، واقع خزانه البشري، الذي تألف أساساً خلال هجماته السابقة من العشائر والمقاتلين الأجانب. فالعشائر التي ساندت الشرع للهجوم على السويداء بذريعة ارتباط أهالي المحافظة بإسرائيل، ثمّ دعمته مجدداً للانقلاب على «قوات سوريا الديموقراطية» طمعاً في تحسّن الواقع الاقتصادي، باتت تحسب ألف حساب (بعد أن ظهرت الحقائق الاقتصادية ووقع الصدام حول النفط) قبل مساندة الشرع مجدّداً في أي عمليات عسكرية، فكيف إذا كانت ضدّ لبنان وإلى جانب إسرائيل؟ أمّا المقاتلون الأجانب، ورغم العلاقات «المقبولة» التي تربط بعض أبرز تنظيماتهم بـ«وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية»، كما هو حال «الحزب الإسلامي التركستاني» الذي رفعه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن قائمة الإرهاب في نهاية ولايته السابقة، إلّا أن هؤلاء لم ينفروا من وسط آسيا والقوقاز للاشتراك في معركة واضحة إلى جانب إسرائيل وأميركا، لا سيّما أنهم يدركون النوايا الغربية والإسرائيلية المبيّتة للتخلّص منهم مهما طال وقت التعاون مع الشرع، وهو ما لمسوه خلال حوادث عديدة في الأشهر السابقة. ويضاف إلى ذلك، أن غالبية المجموعات الأجنبية في سوريا، لا تزال ترتبط بشكل أو بآخر بأمراء «تنظيم القاعدة» في أفغانستان، فيما سبق لدعاة من التنظيم أن انتقدوا تقرّب الشرع من إسرائيل والولايات المتحدة وقام بعضهم بتكفيره. لا بل إنه في موقف لافت صدر أخيراً، لم يخفِ التنظيم تأييده لإيران في الحرب الحالية.

لا يوجد أيّ غطاء عربي أو غربي لقيام الشرع بالاعتداء على لبنان مهما كانت الذرائع

ورغم حدّة المعركة وتصاعد التوتر العربي - الإيراني، إلا أنه لا يوجد أيّ غطاء عربي أو غربي لقيام الشرع بالاعتداء على لبنان مهما كانت الذرائع، خصوصاً مع وضوح الموقف السعودي الذي يحرص على إزالة أيّ توتر بين النظام الجديد ولبنان، بالإضافة إلى الموقف الأوروبي - الأميركي، والذي يظهر من استمرار الدعم للجيش اللبناني، بغضّ النظر عن تصريحات بعض «المتطرفين» وطلّاب الشهرة في واشنطن. أما الموقف التركي، فيبدو على قدر عالٍ من الأهمية؛ إذ تعبّر أنقرة بوضوح عن مخاوفها من الصراع الحالي، وتتجنّب أي اشتباك مع طهران، ولا ترد على الصواريخ الإيرانية التي تصل إلى الأراضي التركية، بل تحمّل إسرائيل مسؤولية الحرب وعواقبها، وهو ما ينعكس بشكل كبير على موقف الشرع. وينبع الحذر التركي هذا، من الخشية من سيناريو سقوط النظام في إيران وانتصار إسرائيل في الحرب، والذي سيعرّض تركيا إلى مخاطر استراتيجية جمّة. إذ إن مرحلة الوئام/ التعايش الإسرائيلي - التركي التي سادت حتى قبل سنوات قليلة، انتهت مع التبدّلات الجيوبولتيكية الهائلة التي أعقبت سقوط النظام السوري السابق، ولا بدّ أنها ستتطور سلباً في حال انهيار إيران وانتصار إسرائيل، حيث ستصبح المواجهة حتمية بين أنقرة وتل أبيب. وبالنظر إلى تصريحات رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، قبيل بدء الحرب، فإن الخطة التالية لإسرائيل بعد إسقاط النظام الإيراني، هي الانقضاض على «محور الشرّ السني» والذي يضمّ بحسبه تركيا وقطر ونظام الشرع في دمشق.

يبقى أن أكثر ما يخيف الشرع اليوم، هو قيام مجموعات محسوبة عليه بإطلاق النار أو الصواريخ على الأراضي الفلسطينية المحتلة، انطلاقاً من الأراضي السورية، ثمّ تقوم إسرائيل بتحميله المسؤولية، مثلما حصل في بلدة بيت جن على جبل الشيخ قبل نحو شهرين، لا سيما مع وجود مجموعات متحمّسة لقتال إسرائيل في داخل تشكيلاته. ومن بين تلك المجموعات، على سبيل المثال لا الحصر، «كتائب عبد الله عزام» التي تضمّ في صفوفها مقاتلين لبنانيين وفلسطينيين، وكانت تنشط على الأراضي اللبنانية، حيث سبق أن قامت بإطلاق صواريخ عدّة مرات على شمال فلسطين من جنوب لبنان، وسبّبت إحراجاً للجيش اللبناني ولـ«حزب الله». واليوم، باتت تلك الكتائب جزءاً من الجيش السوري الجديد، بعدما انضوت سابقاً في ما يعرف بـ«كتيبة الغرباء» أو «كتيبة غرباء التركستان» التي تأسست في 2017 كجماعة مستقلّة موالية لتنظيم «القاعدة»، واندمجت لاحقاً في بنية «هيئة تحرير الشام»، متكوّنة بشكل رئيس من المقاتلين الإيغور القادمين من وسط آسيا. وليل أمس، نقلت «القناة 15» العبرية، معلومات عن إطلاق صواريخ على فلسطين المحتلة من الأراضي السورية، من دون أن تحدّد الجهة المسؤولة عن ذلك.

لا يوجد أيّ غطاء عربي أو غربي لقيام الشرع بالاعتداء على لبنان مهما كانت الذرائع

لماذا لا يكون رئيس الجمهورية «رمز وحدة الوطن»؟

عمر نشابة

تنصّ المادة 49 من الدستور اللبناني على أن رئيس الجمهورية هو «رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن». هذه العبارة ليست مجرد عنوان بروتوكولي، بل واجب سياسي وأخلاقي ووطني. يفترض أن يكون الرئيس ضمانة للدولة وحارساً للدستور والمرجع الأول للاتحاد الوطني، لا أن يكون طرفاً سياسياً أو طائفياً يميل إلى مصالح فئوية يختلف اللبنانيون اختلافاً عميقاً بشأنها. وبكل أسف إن الواقع في لبنان يختلف تماماً عن النص الدستوري. فكثير من الرؤساء السابقين والحاليين اختزلوا الرئاسة في رمزية فارغة بينما الأزمات تتصاعد والانقسامات تتعمق والوطن يعاني انقسام حاد بين أبنائه.

من الجنوب إلى البقاع ومن الضاحية الجنوبية إلى بيروت، يشهد لبنان تصعيداً غير مسبوق في العدوان الإسرائيلي. القصف العشوائي يستهدف المدنيين، البنى التحتية، والصناعات الحيوية، وينسف كل اتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة.

في هذا السياق، يفترض أن يتوحّد اللبنانيون لمواجهة العدو المشترك، فلا يجوز أن تُستغل السياسة الداخلية أو الانقسامات الطائفية في وقت يتعرض فيه الوطن إلى مخاطر وجودية. الوحدة الوطنية ليست رفاهية بل خيار للحفاظ على لبنان. ولتحقيق ذلك ينبغي أن يكون رئيس الجمهورية رمزاً حقيقياً للاتحاد الوطني لا مجرد واجهة دبلوماسية أو موظفاً تابعاً لمحاور سياسية خارجية.

الانقسام اللبناني اليوم يزداد حدّة بسبب الورقة الأميركية التي تبناها فخامة رئيس الجمهورية جوزيف عون، والتي تدعو صراحة إلى نزع سلاح المقاومة. هذه الورقة أثارت جدلاً واسعاً بين اللبنانيين: قسم يرى فيها خطوة نحو حصر السلاح بيد الدولة بينما يعدّها قسم آخر خيانة للأمن الوطني، خاصة أن المقاومة هي الدرع الوحيد الذي يواجه العدوان الإسرائيلي ويحمي الجنوب اللبناني وسكانه بعد انسحاب الجيش اللبناني.

إنّ اعتماد فخامة رئيس الجمهورية مثل هذه السياسات في وقت يستهدف القصف الإسرائيلي المناطق اللبنانية الجنوبية بشكل يومي، يضع الوحدة الوطنية على المحك ويزيد الشرخ بين اللبنانيين، ويطرح السؤال الكبير: هل يعمل فخامة الرئيس من أجل لبنان أم من أجل مصالح خارجية على حساب شعبه؟

يتمتع الرئيس بصلاحيات دستورية واسعة، منها رئاسة المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ضمن سلطة مجلس الوزراء. لكن لبنان ليس دولة رئاسية والنظام الطائفي يفرض قيوداً على الدور التنفيذي للرئيس. الكثير من الرؤساء أمثال الرئيس السابق كميل شمعون والرئيس السابق أمين الجميل، اختاروا التغاضي عن الانقسامات والانخراط في الصراعات الفئوية ما جعلهم بعيدين عن مهامهم الدستورية وقلل من مصداقية الرئاسة كمؤسسة جامعة.

في هذه اللحظة التاريخية، لا شك أن ضعف الرئاسة وتردّدها في اتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي لا يهدّد فقط صورة الرئيس ومكانته بين الناس، بل يهدّد بقاء الدولة ووحدة المجتمع اللبناني.

لكي يكون الرئيس رمزاً للوحدة الوطنية في مواجهة التهديدات الخارجية، يمكنه أوّلاً الاعتراف بمكانة المقاومة في حماية لبنان ومواجهة العدوان الإسرائيلي. كما يمكنه اعتماد خطاب موحّد ووطني جامع وتجنّب أي خطاب طائفي أو سياسي يهدّد النسيج الوطني. ولا شك أن أحد أهم الإنجازات المنتظرة من رئيس الجمهورية، تيسيره لحوار وطني جامع حيث أن كل القوى اللبنانية يجب أن تشعر أن الرئاسة منصة للتوافق لا أداة للتفرقة.

يواجه لبنان اليوم تحدّيات وجودية حقيقية فالعدوان الإسرائيلي المستمر والانقسامات السياسية تهدّد الأمن الوطني. وفي مثل هذه الظروف لا يفترض أن يكون موقع رئاسة الجمهورية متفرجاً أو مساهماً في الانقسامات بل الموقع الأول للحفاظ على المسؤولية الوطنية. وإنّ كل فشل في تجسيد رمزية الوحدة أو مواجهة التهديدات الخارجية ليس إخفاقاً شخصياً لفخامة الرئيس فقط، بل تهديد مباشر لبقاء الدولة ووحدة المجتمع اللبناني.

كل تقاعس أو تأخّر في مواجهة العدوان يضاعف الخطر على اللبنانيين وعلى المصالح الوطنية اللبنانية. لبنان يحتاج إلى رمز حقيقي للوحدة الوطنية، لا إلى واجهة دبلوماسية أو أداة للخارج. ويمكن لرئيس الجمهورية جمع اللبنانيين ومواجهة العدوان بحزم، ولا شك أنّ ذلك يمنع الدولة من الانهيار ويعيد إلى الشعب بكل أطيافه، الأمل في وطنه.

في هذه اللحظة التاريخية، لا شك أن ضعف الرئاسة وتردّدها في اتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي لا يهدّد فقط صورة الرئيس ومكانته بين الناس، بل يهدّد بقاء الدولة ووحدة المجتمع اللبناني

صاروخ عسقلان ينعش الغزيين: هذه مقاومة لا تموت

غزة - يوسف فارس

كسرت صواريخ «القبة الحديدية» التي انطلقت لمحاولة التصدّي لرشقة صاروخية طاولت مدينة عسقلان، حال الصمت النسبي التي يعيشها قطاع غزة منذ اشتعال الحرب الأميركية - الإسرائيلية مع إيران ولبنان. إذ دوّت، في إثر إطلاق تلك الرشقة، صافرات الإنذار التي بات سكان شمال القطاع يسمعونها بوضوح، ولا سيما بعد التدمير الكامل الذي طاول الكتل العمرانية التي كانت تفصل بين خيام النازحين ومستوطنات «غلاف غزة».

وفي وسائل الإعلام العبرية، دار الحديث في البداية عن رشقة مصدرها القطاع، قبل أن يتكشف لاحقاً أن الصواريخ أُطلقت من لبنان، وتحديداً من مدينة بعلبك - وفق ما زعمت تلك الوسائل -، مستهدفة محطات الغاز المحاذية لشمال غزة. وبحسب الرواية ذاتها، قطعت صواريخ لبنانية، للمرة الأولى، نحو 300 كيلومتر لتضرب مستوطنات «الغلاف»، التي طلّت، حتى وقت قريب، حكراً على صواريخ المقاومة في القطاع.

أما في الشارع الغزي، الذي يتابع مجريات الحرب كأنه يعيشها، فاحتدّت الرشقة الصاروخية قفزة معنوية. إذ يقول أبو محمود العطاونة، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «أحد الصواريخ اللبنانية سقط على أطراف مخيم جباليا، في مناطق انتشار جيش الاحتلال ضمن ما يُعرف بالخط الأصفر»، لافتاً إلى أن «الشعور كان مدهشاً؛ هذا هو «حزب الله» الذي رافق دعمنا وشاركنا دمنا، يرسل إلينا رسائل أمل بأن المقاومة لن تموت ولن تُهزم، مهما بلغت وحشية الاحتلال وإجرامه».

هكذا، يتشارك الناس في غزة الهموم مع الخارج بعدما خبروا ويلات الحرب وقسوة النزوح طويلاً. يعقد هؤلاء دائماً المقارنات بين وحشية القصف والإجرام في الساحات المختلفة، ويحاولون طمأنة أنفسهم بنتائج الحرب على الجمهورية الإسلامية استناداً إلى تجربتهم في غزة. يقول غسان عبد الواحد في حديثه إلى «الأخبار»: «أنا مطمئن إلى أن هذه الحملة ستنكسر، وتنتهي بانحسار الطغيان الأميركي - الإسرائيلي»، لافتاً إلى أن «مساحة غزة 365 كيلومتراً مربعاً، وهي أصغر من قرية في نواحي طهران، وقد استهلك جيش الاحتلال وطائراته عامين من التدمير والمجازر الجماعية من دون حسم المعركة أو تحقيق نصر مطلق فيها». ويضيف: «هذا في مساحة محاصرة ومحدودة الإمكانيات»، متسائلاً: «كيف سيكون الحال في بلاد شاسعة مثل إيران؟ لا شيء مقلق إن شاء الله».

يتابع الشارع الغزي مجريات الحرب كأنه يعيشها (من الويب)

وبدورها، تنظر الحاجة أم محمد الزرد إلى الحرب من زاوية أخرى؛ إذ تعيش، كما تقول لـ«الأخبار»، مع «أهلنا» في جنوب لبنان مأساة النزوح. وتضيف: «قلبي وأجعني على أهلنا في جنوب لبنان، شعب كريم وعزيز ومضحٍّ، يبدفع ثمن الكرامة والعزّة ورفض الظلم. جزينا النزوح في غزة، وهو عذاب أصعب من الموت. الله يفرّج كربهم ويأجرهم، هذول أهلنا ونأسنا».

أما على المستوى المقاوم، فتتابع الفصائل الحرب الجارية لحظة بلحظة، فيما أعاد الإعلام العسكري التابع لـ«كتائب القسام» نشر مقطع مصوّر يتضمن عبارة بثّ بها السيد الشهيد حسن نصر الله: «لن تعانوا نقصاً في الدبابات، بل لن نبقى لكم دبابات»، وذلك تعليقاً على «كمين الطيبة» الذي تمكّنت فيه المقاومة من تفجير خمس دبابات «ميركافا».

في المقابل، لا يبدو المشهد على الصعيد السياسي مريحاً؛ إذ وفقاً لمصادر مطلعة في حركة «حماس»، طلبت السلطات القطرية من الناشطين «الحماسويين» المقيمين على أراضيها إصدار مواقف تدين ما وصفته بـ«العدوان الإيراني على المنشآت النفطية القطرية». وأمام رفض معظمهم تقديم موقف كهذا، أقدمت السلطات على طرد عدد من النشطاء البارزين، كما اعتقلت المحلل السياسي سعيد زياد، الذي دأبت قناة «الجزيرة» على استضافته طوال عامَي الحرب على غزة. ووفق المصادر، غادر معظم «قادة الظل» في الحركة، الأراضي القطرية خلال الأسبوع الماضي، فيما تبقّى عدد محدود من الدائرة المقربة من خالد مشعل، الذي أصدر، بحسب المصدر، «تصريحاً بأسم الحركة دان فيه ما سُمّي بالاعتداءات الإيرانية على دول الخليج».

وإذ قوبل هذا التصريح بتهنئة أصدرتها قيادة «حماس» للمرشد الجديد، مجتبى خامنئي، في مؤشر يعكس حجم الاستقطاب الدائر داخل أروقة الحركة، لم تفلح منظومة الإعلام والمال السياسي الخليجي في تشويه موقف الشارع الغزي، رغم سعيها إلى تصدير مزاج مناوئ لما سمّته «المركب الإيراني الذي سيغرق».

تفوق نبض الشارع الغزي المبدئي على كل محاولات التشويه الخليجية

الحرب الكونية ضد المقاومة

... وفاضت مجارير الطائفية على شاشة mtv

رصد التقرير الذي بثّته قناة المر أول من أمس حول ضاحية بيروت الجنوبية سردية تقوم على التغافل عن السياقات التاريخية والاجتماعية، مع توظيف خطاب طائفي وتنميطي يختزل منطقة كاملة في صورة أمنية مشوّهة. كل يوم، تبرهن القناة أنها تحولت إلى أداة تأجيج داخلي، تُعيد إنتاج الانقسام وتخدم مناخات التحريض ضد المقاومة

نزار نمر

لا تنضب النفايات الإعلامية التي تصبّها mtv يومياً فوق رؤوس اللبنانيّين. أول من أمس، بثّت تقريراً لماريو الدويري تحت عنوان «كيف خُطفت الضاحية؟ ومَن غيّر وجهها؟». المكتوب يُقرأ من عنوانه. الطائفية تفتتح التقرير: «ضاحية بيروت الجنوبية، المنطقة التي أصبحت اليوم مخبأً للسلاح غير الشرعي وتتعرّض لقصف الجيش الإسرائيلي، كانت في أحد الأيام منطقة مسيحية مزيّنة بالخضار وبساتين الليمون».

تغافل عن التاريخ والاجتماع

يتقيأ معدّ التقرير عنصريّته على وقع مشاهد مصنوعة بالذكاء الاصطناعي تتخيّل الضاحية، أو «ساحل المتن الجنوبي»، و«ساحل النصارى» كما عُرفت سابقاً وفق ما يشير، في ستّينيّات القرن الماضي. يلقي «الاختلاف» على «تعاظم نفوذ الفصائل الفلسطينية المسلّحة حول المخيّمات» يستعرض مداخلات من نساء سمّانّ بدعمن سرديّته، وطبعاً يتغافل كلّياً عن السبب الأساسي لتكاثر السكّان في الضاحية، وهو أنّ مَن لجأوا إليها إنّما نزحوا من القرى الجنوبية التي تخلّت عنها الدولة بل وتامرت مع محتلّهم عليهم، ثمّ تركتهم لشأنهم بعد نزوحهم!

يدّعي التقرير أنّه بعد الإعلان عن إنشاء «حزب الله» من منطقة بئر العبد عام 1985، «ترسّخ المشهد: مربّعات أمنية، سلاح متفلّت، مافيات وقرار فعلي بيد الأحزاب». تزعم إحدى المسنّات: «تغلغلوا داخل المناطق كلّها، وما عادت نزلت المسيحيّ لتحت». علماً أنّ تصريحها غير واقعي أوّلاً بسبب استمرار الوجود المسيحي الذي تُؤوّ بائفاق مار مخايل عام 2005 والذي لا يعجب mtv وشلّتها، وثانياً بسبب تراجع أعداد المسيحيّين لأسباب اجتماعية وديموغرافية، وكذلك بالنسبة إلى تزايد لجوء غير المسيحيّين إلى المنطقة، ويدّعي رجل أنّ «ضيعتي الشيّاح هي الآن كناية عن وكر سلاح وأحزاب ورصاص متفلّت ومخدّرات وسيّارات بلا نمر. ضيعتي صار فيها هيك من ورا «حزب الله» و«حركة أمل»».

تنميط طائفة بأكملها

المشكلة ليست في صحّة ما يقال من عدمه، بل في السفسطائية والطائفية واستغلال مشكلات اجتماعية يعانيها الوطن على امتداده، ولصقها بطائفة معيّنة. وللمصادفة أنّها طائفة غالبية من يقاومون الاحتلال الصهيوني في الوقت الحالي، على طريقة حقّ يُراد به باطل. يحاول التقرير نسب آفات اجتماعية موجودة عند mtv نفسها) إلى فعل المقاومة نفسه، أكان يسارياً أم فلسطينيّاً في معاناتهم، كما عادة الطبقة المحدثة الثراء التي ينتمي إليها القائمون على mtv. الأسوأ من ذلك كلّه أنّ القناة «تطعّم» عقول مشاهديها لإدخالهم في نفق حقد دفين ظالم، لا ينتهي سوى بتبرير العدوان وصولاً إلى تمنّي جزء من اللبنانيّين قصف جزئهم الآخر، أو حتّى تمنّي الاقتتال الداخلي!

خدمة مجّانية للعدوّ

الحملة المسعورة على المقاومة تعدّت حدود السياسة لتصل إلى ترسيخ الانقسامات في لحظة حرجة من تاريخ الوطن، علماً أنّ mtv تدرك تماماً تعطش العدوّ إلى هذه الانقسامات وسعيه إليها تسهيلاً لمهمّته، لكنّها لا تأبه، هي الطامحة إلى ثلاثين من فضّة ربّما لن تحصل عليها قطّ، على ظهر شعب بأكمله! القناة التي تحرّض على المقاومة و«مغامراتها»، لا تزال تحنّ إلى زمن المغامرات الفاشلة من بطولة ميليشياتها المفضّلة، وهي للمفارقة من الأسباب الرئيسة وراء تراجع أعداد المسيحيّين. لكنّ كما يقول هيغل: «نتعلّم من التاريخ أنّنا لا نتعلّم من التاريخ». باختصار، أرادت mtv ضرب عصفورَين بحجر: من جهة تكمل حربها النفسية وحملة البروباغندا دعماً لمجهود العدوّ الحربي، ومن جهة أخرى تصرخ: «أكلونا المحمودات»!

من الجنّة إلى المربّعات، كيف خُطفت الضاحية؟

لا تعليق

ليل الأربعاء، بثّت قناة «الجديد» مقابلة مع السياسي الأميركي دايفد شينكر المعروف بتدخّله في الشؤون اللبنانية وتشكيله لوائح انتخابية. علماً أنّه لا يحظى بأيّ منصب رسمي. وادّعى شينكر أنّ «حزب الله فرض هذه الحرب على لبنان». بالنسبة إلى شينكر، الاحتلال والقتل اليومي ليسا فرضاً للحرب، لكنّ الردّ عليهما هو كذلك!

هوامش على دفتر الحرب

استشهاد الرسام علي سبيتي

استشهد أمس التشكيلي علي سبيتي جراء قصف إسرائيلي، استهدف بلدته كفرا في جنوب لبنان، وقد نعت البلدة وأبناء الجنوب الراحل الذي عُرف بأعماله الفنية المرتبطة بالبيئة الريفية وتراث الجنوبي.

يُعد سبيتي من الفنانين الذين ارتبطت تجربتهم التشكيلية بالأرض، إذ جسّد في لوحاته تفاصيل الحياة الريفية، من مواسم الزراعة إلى العادات والتقاليد، مستلهماً الطبيعة بكل مكوناتها. وكان يرى في الفن وسيلة لتجسيد الحالة الشعورية للإنسان، عبر توظيف اللون والخط والمساحة في أعمال تحمل طابعاً جمالياً وتعبيرياً.

بدأت مسيرة سبيتي الفنية انطلاقاً من موهبته الفطرية، قبل أن يطورها بالممارسة والمتابعة، متأثراً بتجارب فنانين أوروبيين وروس وإيرانيين. وبعد عام 2000، عاد إلى بلدته كفرا، حيث وجد في بيئتها الريفية مصدر إلهام لأعماله.

إلى جانب الرسم، عمل سبيتي في مجالات حرفية عدة، منها صناعة الصابون المعطر من زيت الزيتون، والأعمال الخشبية والرسم على الفخار، في محاولة للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة، معتبراً أن الاستمرارية في العمل ضرورة للحفاظ على الكرامة.

وشارك الراحل في عدد من المعارض الفنية، كما نفّذ جداريات في بلدات جنوبية ومدارس في بيروت، تاركاً بصمة واضحة في المشهد الفني المحلي.

44 مليون دولار لشراء الحرب الأميركية

في مشهد يكشف تناقضاً صارخاً بين الرأي العام وصنّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، تبدو الدعوات إلى الحرب على إيران كأنها تُصاغ خارج إرادة الأميركيين أنفسهم، بينما تعارض غالبية الشعب الانخراط في نزاع جديد، تتكفّل مراكز أبحاث ممولة من شركات السلاح بتضخيم خطاب التصعيد، محوّلةً المنابر الإعلامية إلى ساحات ترويج لمصالح صناعية تتغذّى على الحروب. وتُظهر الأرقام أنّ مراكز الأبحاث في واشنطن التي تدعم هذه الحرب، تلقّت أكثر من 44 مليون دولار من شركات تصنيع الأسلحة منذ عام 2019، وتلعب هذه المراكز دوراً بارزاً في الترويج للحرب، إذ يبرز عدد من الخبراء المرتبطين بها في وسائل الإعلام للدفاع عن التصعيد العسكري.

في هذا السياق، يُشار إلى الجنرال جاك كين، الذي عمل مع شركة «جنرال دايناميكس»، وهي من الجهات الممولة لمركز «معهد دراسة الحرب»، فقد دعا في تصريحات إعلامية الأميركيين إلى تحمّل ارتفاع أسعار الوقود من أجل «إزالة إيران من الخريطة».

كما يظهر الباحث في «معهد هدسون»، إتش آر ماكماستر، الذي أعرب خلال مقابلة على شبكة «سي بي إس» عن استهزائه بفكرة أن يؤدي التصعيد إلى تفاقم الحرب. ويُذكر أن «معهد هدسون» تلقى نحو 4 ملايين دولار من قطاع الصناعات الدفاعية منذ عام 2019، فيما يشغل ماكماستر عضوية مجلس إدارة في عدد من الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأميركية.

«سكاي نيوز» تفك ارتباطها بالقناة العربية

تتجه شبكة «سكاي نيوز» إلى قطع شراكتها مع قناتها العربية الشقيقة التي تتخذ من الإمارات مقراً، العام المقبل، وستسحب ترخيص استخدام علامتها التجارية من «سكاي نيوز عربية»، بعدما وُجّهت إليها اتهامات بتلميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان، وفق صحيفة «ديلي تلغراف».

وقد أبلغ مسؤولون في «سكاي نيوز» شركة «IMI» الإعلامية الحكومية في الإمارات بهذا القرار في وقت متأخر من العام الماضي، مع الإشارة إلى أن التوصل إلى اتفاق لإنقاذ الشراكة لا يزال ممكناً. وأشارت الصحيفة إلى جدل سابق أثارته الإمارات عام 2024، عندما هاجمت المملكة المتحدة عبر الوزير المحافظ السابق نديم الزهاوي، متهمةً إياها بالتقاعس عن مواجهة ما وصفته بتشويه السودان لها في الأمم المتحدة.

وتعود الشراكة بين «سكاي» و«IMI» إلى عام 2010، عندما كانت «سكاي» مملوكة لشركة «نيوز كورب» التابعة لروبرت مردوخ، الذي كان يسعى إلى توسيع حضوره في الإمارات. إلا أن الشبكة أصبحت مملوكة منذ عام 2018 لشركة «كومكاست» الأميركية.

وكانت «سكاي نيوز عربية» قد أُنشئت بهدف تقديم تغطية إخبارية بمعايير دولية عالية في الشرق الأوسط، إلا أن مسؤولين سابقين في «سكاي» قالوا للصحيفة إن القناة تحولت إلى منبر يعكس مواقف السلطات الإماراتية، مشيرين إلى أن هيئة الرقابة التحريرية «لا تملك صلاحيات حقيقية».

وأثارت تغطية القناة لأحداث مدينة الفاشر في إقليم دارفور جدلاً واسعاً، إذ وُثّقت صور أقمار صناعية مقتل آلاف المدنيين، في حين أفادت بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة في شباط (فبراير) بوجود مؤشرات قوية على نية ارتكاب إبادة جماعية، استناداً إلى أنماط من الاغتصاب والقتل والتطهير العرقي.

ورغم ذلك، بثّت القناة تقارير نفت وجود أدلة على هذه الانتهاكات، بما في ذلك تقارير لرسالة متزوجة من مسؤول بارز في «قوات الدعم السريع»، والتي ظهرت في تسجيلات وهي تعانق إحدى القياديات في القوات وتعبّر عن دعمها لها، قبل أن تنفي لاحقاً صحة الأدلة المستندة إلى صور الأقمار الصناعية وشهادات الناجين.

أروناتي روي: مع إيران وبيروت بلا مواربة!

تحوّل ظهور أروناتي روي في نيودلهي إلى منصة سياسية أعلنت فيها موقفاً صريحاً ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، بوصفهما امتداداً لمشروع استعماري واحد. ربطت بين غزة وإيران وبيروت ضمن بنية عنف واحدة، مقدّمة قراءة راديكالية ترى في الثقافة أداة مواجهة مباشرة مع الاستعمار والهيمنة العالمية

بول مخلوف

حلّت الروائية والناقدة الثقافية الهندية أروندتي روي ضيفةً على نيودلهي لمناقشة كتابها «أمي مريم تأتي إليّ» ولإلقاء كلمة بشأنه. الكاتبة المعروفة بنقدها الحاد للهياكل الكبرى للسلطة، لم تلبث أن حوّلت القاعة المستضيفة إلى منبر خطابي، والكلمة المرتقبة إلى دعوة سياسية.

أروندتاي روي، التي ترى أنّ الأدب يستحيل أن يكون محايداً، وكذلك صاحبه، التي تعتبر الثقافة، في إطار المدرسة المضادة للاستعمار (أنتي-كولونيالية) وسيلة لتفكيك السلطة والانفكاك عن الاستعمار، كانت من هؤلاء الذين سمّوا الأسماء بمسمياتها: ما (ي) حدث في غزة إبادة جماعية. وصفت الديمقراطية الغربية التي تضمر مشروعاً استيطانياً استعمارياً بـ«المنحطة». في خطابها، ستعيد روي تجديد حضورها الثوري هذا بحزم لا يلين، مؤكدة أنّ العدوان الأميركي الإسرائيلي على إيران، ما هو إلاّ امتداد للهمجية التي خرجت عن عقالها في غزة سابقاً.

افتتحت روي كلمتها بالقول: «أعلم أننا اجتمعنا اليوم للحديث عن كتابي «أمي مريم تأتي إليّ». لكن كيف يمكننا أن نختتم هذا اليوم من دون أن نتحدث عن تلك المدن الجميلة، طهران، أصفهان، وبيروت، وهي تشتعل بالنيران؟»

الدعوة التي لبّتها روي في نيودلهي لم تكن مجرد مناسبة للترويج لكتابها أو لمناقشة مضامينه النظرية، بل جاءت فرصة لتشهر ما يشبه مانيفستو سياسياً، سرعان ما عبّرت عن موقفها الراديكالي من حرب الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، قائلةً: «أود أن أستغل هذا المنبر لأقول شيئاً عن الهجوم غير المبرّر وغير الشرعي الذي شنّته الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، فهو، بطبيعة الحال، امتداد للإبادة الجماعية الأميركية-الإسرائيلية في غزة. إنها الإبادة نفسها، يمارسها الجلادون أنفسهم. لذلك دعوني أكتفي هنا بالقول إنني أقف مع إيران، بلا مواربة».

ضد أميركا

جاء موقف روي من الحرب الحالية مشحوناً ببلاغة سياسية تتجاوز حدود التضامن الأخلاقي والاكتفاء به كالتنديد ضد العنف ورفضه، بدلاً من دعوتها إلى إيقاف الحرب، وهو الموقف السهل الذي يختار كثيرون تبنّيه، حذّرت من اتساع الحرب. الأديبة ما بعد استعمارية تدلّل بأصبعها على مرجع العنف: أميركا. «نحن نقف على حافة كارثة نووية وانهيار اقتصادي، البلد نفسه الذي قصف هيروشيما وناغازاكي بصدد قصف واحدة من أعرق الحضارات في العالم». رفعت أروندتاي روي مستوى خطابها ليلامس التحليل البنيوي، موضحةً الجذر التاريخي للعنف وفاعله الأصلي. ثمة علاقة عضوية بين الإمبراطورية والعنف الإنساني؛ هي إمبراطورية «متخمة، كاذبة، غشاشة، جشعة، ناهبة للموارد، تمطر القنابل، ومعها حلفاؤها الذين يحاولون إرغام العالم كله على الخضوع» على حدّ قولها. إنّ كل الدعوات التي تنص على إيقاف الحرب لا تعني شيئاً. ذاك أنّ هناك من بدأ هذه الحرب التي هي امتداد لواحدة قبلها، وهو لن يتوقف عندها، بل سيواصل مشروعه العدواني بلا هوادة على هذا النحو، إنّ رفض الحرب، بمعناه الأخلاقي، هو رفض لهيمنة أميركا وبطشها بالمعنى السياسي.

على غرار أقرانها في مدرسة ما بعد الاستعمار، تنظر روي إلى العالم على أنه مترابط علائقياً، فتتعامل مع المشهد السياسي بكليته، وبالتالي هي تعي تماماً أن العدوّ الخارجيّ يرتبط بنيوياً مع وكلاء محليين له، يعملون في خدمته ويسهلون عليه المهمة. لذا، لم تخلُ محاضرتها من نقدٍ لاذع لحكومات تابعة لأميركا وسياسيين وضعتهم أميركا في «جعبتها»، في هذا الإطار، نراها تشجب تصرفات الحكومة الهندية وتشن هجوماً نقدياً مقذعاً متسائلةً: «أيّ شعب نحن إذا كانت حكومتنا المنتخبة لا تستطيع أن تقف وتدين الولايات المتحدة حين تختطف وتغتال رؤساء دول أخرى؟ هل نرضى أن يُفعل بنا ذلك؟ ماذا يعني أن يسافر رئيس وزرائنا إلى إسرائيل ويعانق بنيامين نتنياهو قبل أيام فقط من هجومه على إيران؟ ماذا يعني أن توقّع حكومتنا اتفاقاً تجارياً مذلاً مع الولايات المتحدة يبيع حرفياً مزارعينا وصناعتنا النسيجية بثمن بخس، قبل أيام من إعلان المحكمة العليا الأميركية عدم قانونية الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب؟ ماذا يعني أن يُسمح لنا الآن «بالإذن» لشراء النفط من روسيا؟ ما الذي نحتاج إلى إذن آخر من أجله؟ للذهاب إلى الحمام؟ لأخذ يوم إجازة من العمل؟ لزيارة أمهاتنا؟».

مع إيران

على أنّ أروندتاي روي تأخذ الحرب مع إيران على أنها حربها الخاصة أيضاً، بمعنى أنها حربٌ تطالها شخصياً، كما تطال الطبقة الهندية المهمشة. هي لا تكتفي بتفكيك، ونقض، وتقويض البنى المهيمنة إنّما نجد في موقفها السياسيّ عنصراً من الانخراط الذاتي في الحرب. عدا عن هجومها المباشر على نظام دولتها، والوظيفة التي تلعبها الهند اليوم، واصفةً إياها بـ«أداة بيد الإمبريالية»، فقد أشارت إلى الإذلال الثقافيّ الذي يمارسه البانكي المتنمّر بحقّ الهنود «كل يوم يسخر سياسيون أميركيون، ومن بينهم دونالد ترامب، منا ويهينوننا علناً. ورئيس وزرائنا يضحك ضحكته الشهيرة الفارغة... ويواصل العناق». هؤلاء يسخرون من الشعب الهندي، رغم الإذعان والطاعة السياسية والتطبيع المباشر الذي أرسته الحكومة والنظام. وفي لفتة حساسة، أشارت روي إلى التعالي الثقافيّ النابع من التفوّق الأبيض بحق العمال الهنود، إذ ذكّرت بقرار منع هؤلاء الذين يعملون في الكيان العبري الدخول إلى الملاجئ أوقات الحرب بسبب عرقهم، وبسبب انتمائهم إلى ما هو «خارج غربي». تقول: «في ذروة الإبادة في غزة، أرسلت الحكومة الهندية آلاف العمال الهنود الفقراء إلى إسرائيل ليحلّوا محل العمال الفلسطينيين الذين طُردوا. واليوم، فيما يلجأ الإسرائيليون إلى الملاجئ، تُفيد التقارير بأن هؤلاء العمال الهنود لا يُسمح لهم بدخول تلك الملاجئ، ماذا يعني كل هذا بحق الجحيم؟ من الذي وضعنا في هذا الموضع المهين، المخزي، المقزّز في العالم؟».

إنها إذاً حربٌ غربيّة على كل ما هو «غير غربي»، هي حربٌ مفروضة فرضاً، حيث يتشابك البُعد الثقافي/العرقيّ مع البُعد المادي، ولا يسهّم في التخفيف عن همجيتها أو توقفها السلام أو الاستسلام ولا الإذعان.

وفي صلب كل هذا، تبدو أروناتي روي متفائلة في ما يخص إيران. ترى نفسها أكثر من متعاضدة مع إيران، بما يشبه التماهي التام معها. إنّ «إيران ليست غزة» تقول. مقاربتها هذه ليست من باب المفاضلة، فقد سبق وقالت إن الحرب على إيران امتدادٌ لحرب غزة، إنّما لأن إيران تكاد تكون دولة نووية، وعليه، في وسعها مجابهة قوة نووية همجية تدمّر العالم. وروي التي تقف مع إيران «من دون مواربة» كما أفصحت، والتي تقاتل الاستعمار الاستيطاني والهيمنة المعرفية والسياسية بوصفها حروبها الدائمة، لا تبرّئ إيران من أزمات داخلية تعصف بها بسبب اشتراء بيروقراطي وفساد. فقد لمحت إلى ذلك بما يشبه الهمز «أنظمة تحتاج إلى التغيير ينبغي أن تغيّرها شعوبها لا قوة إمبراطورية متخمة». التغيير الديمقراطي الحقيقي يأتي من الشعوب وليس على الطريقة الأميركية من خلال التدخل العسكري المباشر والحروب. بيد أنّ روي أردفت: «ستتاح فرص أخرى للحديث عن ذلك بالتفصيل». فالوقت الراهن حيث يهدد العدوان الهمجي واحدة من أقدم الحضارات، ليس لنقاش الأزمات الداخلية وفرص التغيير، بل لصد التوسع الإمبريالي أولاً.

الثورية المتفائلة

ليس من باب المبالغة وصف روي بأنها «ثورية متفائلة»، بل قد تُعد نموذجاً معاصراً للثورية المتفائلة بامتياز. وعلى النقيض من الكثير من المثقفين والروائيين والمنظرين الذين يميلون اليوم إلى صياغة موقف «مركب»، إذ يتباهون بقدرتهم على ولوج «الالتباس» واستخراج مواقف تنفي الطرفين بحجّة أنهما غير نقيضين، نجد روي واضحة وضوح الشمس، صريحة في مواقفها، لا تلتف وراء الخداع البلاغي، ولا تختبئ خلف خيوط التعقيد الزائف والاستعراض الجدلي.

وفي حين أنّ تحليل هؤلاء يفضي بهم إلى موقف عدمي، يساوي بين الطرف الذي يفرط في قوته ومن يدافع عن قوته، تسلك روي مساراً مختلفاً قائماً على التناقض الأساسي: رفض من يرتكب العنف بحق الآخر. هي لا تنغمس في التجريد النظري ولا تكتفي بالتحليلات المجردة عن العنف، بل تخرج إلى الواقع، فتقتفي أثر العنف، وتتوقف عند العنيف لتكشف عنه كفاعل مركزي في الأحداث.

تفاؤل أروناتي روي الثوري هو رؤية لتغيير العالم، ببدأ بأهمية القدرة على المقاومة أي على القطيعة (وليس الإصلاح والعمل من الداخل) مع العالم العنيف كشرط أساسي لتغييره.

> **أشارت إلى الإذلال الثقافيّ الذي يمارسه اليانكي المتنمّر بحق الهنود**

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 20 آذار 2026 العدد 5742

الحرب الكونية ضد المقاومة

الحرب تُشعل مواقد الشيف حمود

زكية الديراني

غاب صنّاع الموضة والفاشيونيستا عن التعليق على الحرب الإسرائيلية على لبنان. ساد الصمت الساحة، كأنّ البلد يعيش حالة سلام. في ظل هذه الصورة القاتمة، برزت مجموعة من الطباخين اللبنانيين الذين خصّصوا صفحاتهم لتحضير وتقديم وجبات الطعام

يقدم يومياً 350 وجبة ضمن معايير الجودة والنظافة

والصمود بطريقتهم الخاصة، بعيداً عن الاستعراض. خصّص صفحاته على الفضاء الافتراضي، رافعاً شعار النظافة والجودة في الطعام، والأهم إخفاء أسماء المساهمين بعبارة «وجبة اليوم من فاعل خير».

في هذا السياق، يقول الشيف حمود في حديث معنا «بدأت مبادرات تحضير وجبات رمضان عام 2023. كنت أخصّصها لمساعدة دور الأيتام والعجزة. وخلال الحرب السابقة التي شنّها العدو على لبنان عام 2024، افتتحت فرناً لتقديم المعجنات للنازحين، وكنت أقدّم يومياً نحو 1500 قطعة».

ويضيف الشيف المعروف بطاقته الإيجابية: «في شهر رمضان الحالي، بدأت تحضير الوجبات في مطبخ متواضع في محيط ضاحية بيروت الجنوبية. ومع اندلاع الحرب، تحوّلت المبادرة من إفطار الصائمين إلى إفطار النازحين. المبادرة فردية، لكنها تمنحني سعادة كبيرة لأنني أساعد الناس».

للنازحين، ليؤكدوا أنّ الحرب امتحان إنساني قبل أي شيء، خصوصاً أنها تتزامن مع شهر رمضان، ما يجعل مسؤوليتهم مضاعفة.

مواجهة على طريقته الخاصة

كان الشيف محمود حمود، المعروف باسم «الشيف حمود»، في صدارة الطهاة الذين قرروا المواجهة

المطبخ تحت القصف: صمود يومي

يصف الشيف حمود الواقع اليوم قائلاً: «رغم سوء الأوضاع، لا نزال صامدين في المطبخ. نسمع القصف اليومي بوضوح، لكننا لن نستسلم. سنواصل تحضير الوجبات حتى بعد انتهاء رمضان، وسيبقى المطبخ مفتوحاً حتى تنتهي الحرب».

ما يميّز الشيف حمود عن غيره هو عفويته أثناء تحضير الطعام ونشر الفيديوهات. يقول: «أنا بطبيعتي عفوي، ولا أبذل جهداً كبيراً في التصوير. أجمع التبرعات بشكل فردي، وألاحظ تفاعلاً كبيراً من المغتربين والأطفال والمراهقين. أرفع شعاراً إنسانياً: علّموا أولادكم فعل الخير منذ الصغر».

كيف تُوزَّع الوجبات؟

يوضح الشيف حمود، وهو ابن بلدة سحمر في البقاع الغربي، قائلاً: «هناك فريق من الشباب يقوم يومياً بجولة على أماكن النزوح في المدارس والطرقات ودور الأيتام. نقيّم الوضع يومياً ونحدد وجهة توزيع الوجبات الشهية. للأسف هناك بعض الوجبات التي توزع على النازحين تفتقد لأدنى معايير الصحة والجودة».

يحضر الشيف يومياً نحو 350 وجبة، ويؤكد أنّ «العدد مهم، لكن الأهم هو الجودة. أحرص على تقديم وجبات بمعايير عالية، باستخدام مكونات طازجة وصحية. نحضّر أطباقاً متنوعة مثل السمك والشاورما والطاووق».

أما عن فريقه، فيقول «قد يفاجأ بعضهم حين أقول إنّ الجهد الكبير الذي نبذله يقف وراءه خمسة أشخاص فقط من زملائي الناشطين على مواقع التواصل، إلى جانب المتطوعين. يتطلب العمل جهداً مضاعفاً، لكن الوجبات هنا مطعّمة بالمحبة».

المغول الجدد يحرقون الكتب

مروة جردي

من الغريب أن بعض الباحثين والمدافعين الحقوقيين لا يزالون يستخدمون لغة القانون الدولي لإدانة «إسرائيل». فعند الحديث عن الاستهدافات الإسرائيلية للمشاريع الثقافية، يجري عادةً الاستناد إلى خروقات مواثيق القانون الدولي الإنساني التي تحظر استهداف الآثار والمتاحف والمكتبات، وتدعو إلى حماية التراث والمنشآت الثقافية خلال الحروب (مثل اتفاقية لاهاي لعام 1954). غير أنّ قائمة أهداف «إسرائيل» لم توفر، منذ نشأة الكيان، حجراً ولا بشراً. وفي هذا السياق، تعرض عدد من المكتبات ودور النشر ومستودعات الكتب لأضرار بالغة جراء الاعتداءات الإسرائيلية على ضاحية بيروت الجنوبية.

فيلوسوفيا: أكثر من مكتبة لأكثر من حرب

مع انطلاق جولة جديدة من الحرب القديمة، تعرضت مكتبة «فيلوسوفيا» للمرة الثالثة لأضرار بفعل الاعتداءات الإسرائيلية على ضاحية بيروت، مضيفةً جرحاً جديداً إلى سجلّها الممتد على ثمانية أعوام، بعد عدوانين وترميمين سابقين. ومن موقعها في حارة حريك، تبدو آثار الدمار واضحة، مع واجهة محطّمة، وطابق أول أصيب بأذى بالغ، حيث تختلط الأوراق بنثرات الزجاج، ويتحول الغطاء الفولاذي، المفترض أن يحمي واجهة المكتبة، إلى ما يشبه ورقةً مطويّة. لكن هذا لم يمنع الدار من وعد جمهورها بالعودة من خلال نشر صورة للدمار الذي لحق بمستودع المكتبة أيضاً مرفقة بعبارة «ستعود أجمل مما كانت».

«مؤمنون بلا حدود»: لا «مستودع»

وليس بعيداً عن «فيلوسوفيا»، في ساحة الشورى، طال دمار الاعتداءات مستودع كتب «المركز الثقافي للكتاب» الذي يضم إصدارات، من بينها كتب دار «مؤمنون بلا حدود». ونشر المدير التنفيذي للدار، مهيار الكردي، صوراً للأضرار التي لحقت بالمكان، معلّقاً أنّ «نصف قرن من العمل المتواصل ذهب في ثانية واحدة». بدورها، علّقت الناشرة ميادة كيالي على خسائر «مؤمنون بلا حدود» فايسبوك، بالقول «إن آلاف الكتب باتت تحت الركام، وهي حصيلة أكثر من 13 عاماً من العمل في النشر والبحث والترجمة». وأضافت أن الأضرار طالت معظم المخزون، مع تدمير المستودعات وسقوط صناديق الكتب تحت الأنقاض، مؤكدة عزم الدار على استئناف نشاطها رغم الخسائر. وتُعدّ الضاحية مركزاً أساسياً لتخزين إصدارات دور النشر والمراكز البحثية، نظراً إلى قربها من المطار وتوافر مساحات واسعة بإيجارات أقل مقارنة بمناطق أخرى.

«كتاب خانه»: آلام الولادة في زمن الحرب

يواجه مشروع «كتاب خانه» الذي وُلد بعد حرب الـ66 يوماً على لبنان تحدي البقاء في وجه الغارات والاعتداءات الإسرائيلية. تشير مريم ميرزاده إلى أن «كتاب خانه» ليست مكتبة تقليدية لبيع الكتب فقط، بل هي مشروع يهدف إلى «أنسنة المكان»، وبناء علاقة حميمة بين الزائر والمكتبة، عبر تفاصيل مدروسة في الضوء والزوايا.

تقول إنّها كانت تتابع صور الأضرار في المناطق السكنية، مدركةً حجم المأساة، قبل أن يصلها خبر تضرّر مكتبتها. ورغم أن الخسائر المادية بدت محدودة إلا أن وقعها كان مختلفاً: «بكيت على التعب فيها، وعلى كل تفصيل اخترته»، مشيرة إلى شروعها بالتفكير في موقع إضافي أكثر أماناً، إلى جانب المكتبة في الضاحية، من دون التخلي عنها.

الكتب التي تُسحق تحت الركام ليست مجرد أوراق، بل حصيلة سنوات من العمل والمعرفة ومحاولات متكررة لإبقاء الحياة الثقافية ممكنة في وجه الحرب. هكذا، تتحول بيوت الكتب إلى أهداف للقصف أو جزء من الخسارة التي تحاول «إسرائيل» إلحاقها بنا، لكن إصرار أصحابها على العودة يجعل من المكتبات في الضاحية فعلاً من أفعال المقاومة.

على بالي

أسعد أبو خليك

اغتيالُ لاريجاني دلالةٌ على ما وصلت إليه إسرائيل من استهتار بكلّ الأعراف والقوانين الدوليّة. وزير الخارجيّة الألماني صرّحَ قبل أيّام أنّه ليس من حقّ إيران أن تستعين بالقانون الدولي لأنّه لا يسري عليها. وهذا صحيح: دول الغرب لم تكترث للقانون الدولي منذ الحرب العالميّة الثانية. كانت تستعمله فقط كعصا غليظة ضدّ النازيّين ثم ضدّ الشيوعيّين وضدّ كلّ مُعارضي حلف شمال الأطلسي في العالم. لم يكن الغرب يؤمن يوماً بالحقّ والقانون. إسرائيل أكثر دولة ارتكبت أعمال اغتيال منذ الحرب العالميّة الثانية باعتراف الإسرائيليّين أنفسهم، مثل رونان برغمان في كتابه «انهض واقتل». أميركا، بغطائها لإسرائيل، منحَتها حقّ تجاهل الأمم المتّحدة والقانون الدولي والأخلاق العامّة. تغتالُ مَن تريد مِن مسؤولي الدول، وهذا جديد حتى في الحروب بين الدول. هي تقرّر مَن يعيش ومَن يموت في الدول المعادية، وتقتل بالعشرات والمئات والآلاف. لا رادعَ لديها. وهي، عندما تفشل في الوصول إلى القادة العسكريّين أو السياسيّين، تطالُ الصحافيّين والكتّاب والأكاديميّين. اغتيال محمد شرّي هو نتيجة إدراك إسرائيل أنّ القتل والإرهاب مسموحَين ومحمودَين بالنسبة لها بأمر أميركي. إنّ استهتار إسرائيل بالقوانين الدولية، وبخاصّة قوانين الحرب، هو الذي يؤلّب الرأي العام ضدّها في كلّ دول العالم وبخاصّة في أميركا، حيث تتدنّى النظرة الإيجابيّة لها في كلّ الفئات العمريّة من دون استثناء. إسرائيل لا تمانع قتْل أناس لم يحملوا بندقيّة في حياتهم (وحمْل البندقيّة في وجه المعتدي المحتلّ حقّ مشروع دوليّاً). إسرائيل أدخلت الإرهاب إلى منطقتنا في الثلاثينيّات وهي تجيده وتسخّرُ علومَها وتقنيّاتها لتحقيق مستوى مرتفع من القتْل والتدمير في وقت قصير جدّاً وبأقلّ كلفة، لأنّ قتْل الملوّنين لا يجب أن يكون مُكلِفاً (لهذا فإنّ القنابل الذكيّة لم تكن يوماً مفضّلة في الحرب ضدّ العرب). ليس ممكناً تنبّؤ مصير دولة إسرائيل، لكنّ الصحافة هنا تزخر بمقالات عن تنامي الغضبة ضدّ إسرائيل في أوساط اليمين الموالي لترامب. اللّوبي الإسرائيلي في حالة أرق دائم بسبب ذلك.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com